

الحق السعودي
في
جنوب النقب الفلسطيني

د.محسن يوسف

تعقيب

د. حسين الريماوي

د. جوني عاصي

الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني

د. محسن يوسف

تحرير وتدقيق: وسام رفيدي

الطبعة الأولى - أيلول/ سبتمبر - 2003

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-081



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

giis@birzeit.edu
www.home.birzeit.edu/giis

جامعة بيرزيت
هاتف: +972 2 2982939
فاكس: +972 2 2982946
بريد الكتروني:
صفحة الكترونية:
ص.ب 14، بيرزيت
فلسطين

تم نشر هذا الكتاب بدعم من
الوكالة السويسرية للتتمية والتعاون

**Financial support for the IALIIS publications is contributed by
the Swiss Agency for Development and Cooperation**

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد
ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

٧	الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني
٩	مقدمة
١٢	ضم جنوب النقب لفلسطين
١٨	سنجق معان
٢٠	المطالبة السعودية بسنجق معان
٢٦	تبعية جنوب النقب لسنجق معان
٣٩	الخاتمة
٤٩	تعقيب د. حسين الريماوي
٥٥	تعقيب د. جوني عاصي

الحق السعودي
في
جنوب النقب الفلسطيني

د. محسن يوسف*

* أستاذ مشارك في دائرة التاريخ/ جامعة بيرزيت.

مقدمة

منطقة جنوب النقب التي تخضع للدراسة في هذا البحث لم تشكل قط أي نوع من الكيانات السياسية أو الإدارية المستقلة بل كانت دائماً وأبداً جزءاً من كيان سياسي كبير. كذلك لا تشكل هذه المنطقة وحدة جغرافية منفصلة عن غيرها حيث لا يوجد لها حدود طبيعية الا من ناحية الشرق حيث يمر حدها هذا في وسط وادي عربة، فهي جزء لا يتجزء من النقب الذي يشكل امتداداً لشبه جزيرة سيناء. وتكاد منطقة جنوب النقب تأخذ شكل المثلث بحيث تلمس زاويته الجنوبية الطرف الشمالي من خليج العقبة حيث يقع الآن ميناء ايلات، ويمتد الضلع الشرقي لهذا المثلث في وسط وادي عربة من نقطة تقع الى الغرب من مدينة العقبة الى نقطة تقع في جنوب البحر الميت، والضلع الغربي للمثلث يبدأ من نقطة على خليج العقبة تقع الى الغرب من طابا ليمتد شمالاً الى جبل المقرة في منتصف المسافة التي تشكل الحد الدولي بين مصر وفلسطين. أما الضلع الشمالي فيختلف عن الضلعين الآخرين لكونه متعرجاً في حين أن الضلعين الآخرين مستقيمين ويمتد هذا الضلع من جنوب البحر الميت في الجهة الشرقية الى جبل المقرة في الجهة الغربية (انظر الخارطة المرفقة).

عند رسم بريطانيا لحدود فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى وعشية إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين، أخذت بريطانيا بعين الاعتبار عدداً من العوامل أهمها الاتفاقيات التي أبرمتها هي نفسها مع حلفائها الفرنسيين، والروس، والعرب، ومطالب ومصالح الحركة الصهيونية. بالنسبة للحدود الشمالية، أي الحدود المشتركة مع كل من سوريا ولبنان، فقد تم التوصل إلى الاتفاق بشأنها بعد مداوات طويلة مع فرنسا التي حصلت على انتداب سوريا ولبنان. وجاءت هذه الحدود شبيهة إلى حد ما بالحدود التي تم الاتفاق عليها بين البلدين في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦. وبالنسبة للحدود الشرقية، أي الحدود المشتركة مع شرق الأردن، فقد أخذ بالاعتبار عند تخطيطها مصالح العرب بصورة عامة والهاشميين بصورة خاصة خصوصاً وأن الأمر قد تم بعد انهيار حكومة فيصل العربية في دمشق. فقد تم تأسيس

إمارة شرق الأردن في هذه المنطقة وتم تعيين الأمير عبد الله بن الشريف حسين أميراً عليها. وجاءت هذه الحدود التي امتدت من البحر الميت في الجنوب وحتى الحدود السورية في الشمال مطابقة للحدود التي تمت الموافقة عليها في اتفاقية سايكس بيكو. أما الحدود الجنوبية فقد روعي عند رسمها المطالب الصهيونية والمصالح البريطانية على حساب المصالح العربية، فجاءت مخالفة تماماً لما تم الاتفاق عليه بين الشريف حسين وبريطانيا فيما يعرف بمراسلات حسين - مكماهون من عام ١٩١٥ وما اتفق عليه في اتفاقية سايكس بيكو.

من الواضح أنه يمكن التشكيك بشرعية كل الحدود التي فرضت لفلسطين من قبل الدول الاستعمارية لأنها لم تعتمد على قوانين دولية أو حدود دولية سابقة، ولم يراع بها رأي سكان المنطقة أو مصالحهم. وأكثر ما تمثل هذا الإجحاف في الحدود الجنوبية. فبالنسبة للحدود الشمالية فعلى الأقل تم الاتفاق عليها بين الدولتين اللتين احتلتا وحكمتا المنطقتين الواقعتين على طول تلك الحدود. وبالنسبة للحدود الشرقية فقد جاءت ضمن منطقة تقع تحت الحكم البريطاني ونالت نوعاً من موافقة أمير إمارة شرق الأردن الذي ربما مثل مصالح وإرادة شعب تلك الإمارة. أما الحدود الجنوبية فاقتطعت جنوب النقب من سنجق معان الذي كان جزءاً من مملكة الحجاز وضمته لفلسطين بأسلوب قسري واعتباطي ودون وجه شرعي. فالحجاز كانت دولة مستقلة ومعترف بها عالمياً ومن قبل بريطانيا نفسها، لذلك فإن اقتطاع تلك المنطقة من أراضيها يعتبر تعدياً على دولة مستقلة مستضعفة. ومما زاد من خطورة الأمر أن عملية الضم هذه لم تتم عندما كانت الدولتان في حالة حرب، وإنما على العكس من ذلك فقد كانتا في حالة سلم بل في حالة تحالف. إلى جانب ذلك فإن حكام الحجاز الهاشميين ومن بعدهم السعوديين الذين سيطروا على الحجاز عام ١٩٢٥ لم يوافقوا على ذلك الاقتطاع والضم وإنما أصروا على حقهم في المنطقة وفي كل سنجق معان.

في عام ١٩٢٥ انتصر السعوديون على الهاشميين وضموا المملكة الحجازية إلى دولتهم، وكان من المفروض أن تسيطر الدولة السعودية

على سنجق معان وبضمنه جنوب النقب لولا تهديدات بريطانيا باستعمال القوة ضدها لو حاولت فرض هيمنتها وسيادتها على المنطقة لأن بريطانيا كانت قد سلخت جنوب النقب وضمته إلى فلسطين قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات وكانت تخطط لضم ما تبقى من السنجق وهو الجزء الأكبر إلى إمارة شرق الأردن. صحيح أن التهديدات والتحذيرات البريطانية قد نجحت بمنع السعودية من فرض سيادتها على السنجق المذكور إلا أن الأخيرة لم تعترف بضم المنطقة إلى إمارة شرق الأردن وبقيت تطالب بها حتى عام ١٩٦٥ عندما سويت مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. وبموجب تلك التسوية قبلت السعودية ضمنا بضم المملكة الأردنية الهاشمية لمنطقتي معان والعقبة.

حسب معلوماتي المتواضعة لم تطالب المملكة العربية السعودية بجنوب النقب لا في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين ولا بعد أن فرضت إسرائيل هيمنتها وسيادتها على المنطقة. في اعتقادي أن السبب الرئيسي في عدم مطالبة المملكة العربية السعودية بالمنطقة هو عدم تنبها لحقها القانوني في هذه المنطقة. ويمكن إجمال أسباب عدم التنبه هذا إلى حقيقتين رئيسيتين وهما: أن اقتطاع جنوب النقب من سنجق معان وضمه إلى فلسطين قد حدث في عام ١٩٢٢ أي قبل أن تفرض السعودية هيمنتها وسيادتها على الحجاز بثلاث سنوات، ولأن المنطقة منطقة صحراوية وكانت تخلو من المدن والقرى والمرافق الاقتصادية المهمة بالعكس من الجزء الأردني من السنجق الذي نال اهتمام السعودية والأطراف الدولية الأخرى ذات العلاقة وذلك بسبب احتوائه على مدن ومرافق اقتصادية مهمة جدا مثل مدينة معان وميناء العقبة الذي أصبح بعد ضمه للأردن المنفذ البحري الوحيد لهذه الدولة. ولكن لا بد من التنبيه إلى الأهمية القصوى التي يجب أن توليها السعودية والعالم العربي إلى هذه المنطقة خصوصا أنها حلقة الوصل البرية الوحيدة بين عرب ومسلمي آسيا وعرب ومسلمي إفريقيا، كذلك الحال فإن هذه المنطقة يمكن أن تكون عظيمة الأهمية اقتصاديا وديموغرافيا واستراتيجيا بالنسبة للدولة الفلسطينية الآخذة بالتشكل في الوقت الحاضر لو ضمت إليها. لهذه الأسباب

سأحاول في هذه الدراسة الكشف عن العلاقة القانونية بين جنوب النقب ومملكة الحجاز ومن بعدها المملكة العربية السعودية لعل ذلك ينبه المملكة العربية السعودية وأطراف النزاع العربي الإسرائيلي الآخرين إلى هذه المسألة المهمة التي يجب طرحها على طاولة المفاوضات التي أصبحت وشيكة الوقوع بين إسرائيل والدول العربية وبضمنها المملكة العربية السعودية.

ضم جنوب النقب لفلسطين

في تاريخ ١٩٢٢/٨/٢٦ طلب وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشيرشل من المندوب السامي البريطاني في فلسطين، هربرت صموئيل أن يقترح عليه حدوداً شرقية لفلسطين، فاقترح صموئيل في اليوم التالي أن «يبدأ الحد من خليج العقبة ويمر في وسط وادي عربية والبحر الميت ونهر الأردن وبيسان ومن ثم يمتد على طول الحدود الإدارية الشرقية لمنطقة طبريا». فبعث تشيرشل بتلغراف للمندوب السامي في اليوم التالي يطلب منه أن يكون أكثر دقة حيث طرح عليه عدداً من التساؤلات مثل: هل يقع الحد في وسط نهر الأردن أم على شاطئه الشرقي؟ وهل يمر الحد في منتصف البحر الميت أم الشاطئ الشرقي؟ وبتاريخ ١٩٢٢/٨/٣٠ جاء رد صموئيل بالصيغة التالية: «... الحدود الشرق أردنية ستكون كما يلي: من نقطة تقع على البحر الأحمر تبعد ميلين إلى الغرب من مدينة العقبة. ومن هناك صعوداً في وسط وادي عربية ومن ثم في وسط البحر الميت ووسط نهر الأردن حتى مصب نهر اليرموك بنهر الأردن...». فوافق الوزير على ذلك وأصبحت هذه الحدود الحدود الرسمية لفلسطين طيلة فترة الانتداب^(١).

رغم أهمية هذه الحدود إلا أنها لم تناقش بشكل جدي من قبل حكومة الانتداب في فلسطين، أو الحكومة البريطانية صاحبة الانتداب، أو من قبل عصبة الأمم التي منحت الانتداب لبريطانيا، أو من قبل حكومة الشريف حسين في الحجاز الذي تحالف مع بريطانيا ضد

الدولة العثمانية، أو من قبل الشعب أو القيادة الفلسطينية أو أي طرف عربي آخر له علاقة بالموضوع. إن رسم الحدود بهذا الشكل عنى ضم جنوب النقب إلى فلسطين، الأمر الذي انطوى على مخالفة بريطانيا للاتفاقيات الدولية التي عقدتها هي نفسها وعلى اعتداء بريطانيا على أراض وممتلكات تابعة لدولة أخرى حليفة لها.

لم تحدد المراسلات التي تمت بين الشريف حسين والسير مكماهون عام ١٩١٥ بشكل دقيق تخوم المملكة العربية التي وعدت بريطانيا بالاعتراف بها والمساعدة في إنشائها في المنطقة، حيث طلب الشريف حسين في رسالته المؤرخة ١٤/٧/١٩١٥ أن تضم المملكة العربية المستقبلية جميع المنطقة العربية الواقعة في آسيا. فوافقت بريطانيا على ذلك بشكل مبدئي على لسان السير هنري مكماهون في رسالته التي بعثها للشريف حسين بتاريخ ٢٤/١٠/١٩١٥ ولكنه أبدى بعض التحفظات على هذه الحدود. والتحفظ الذي أبداه والذي يهمننا في هذه الدراسة ينص على: «أن ولايتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحبلا لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة»^(٧).

هناك جهات نظر مختلفة ومتناقضة بشأن المنطقة التي شملها الإستثناء والواقعة إلى الغرب من ولاية دمشق وحمص وحماة وحبلا. فالبعض قال بأن المقصود بذلك هو الساحل السوري ولبنان، وآخرون قالوا بأن المقصود بذلك هو الساحل السوري ولبنان وفلسطين. أما فيما يتعلق بجنوب النقب فلم أعثر على معلومات تشير إلى أنه كان هناك من ادعى أنه قد شمله الإستثناء المذكور، ولا أعتقد أنه بإمكان أي باحث أن يثبت مثل هذا الادعاء، وذلك لسببين رئيسيين وهما: أن جنوب النقب لا يقع إلى الغرب من سنجق أو ولاية دمشق أو حمص أو حماة أو حبلا. ولأن جنوب النقب كان جزءاً (كما سيتبين فيما بعد) من سنجق معان الذي بدوره كان يتبع في بعض الأحيان ولاية الحجاز الواقعة إلى الجنوب من ولاية دمشق وليس إلى الغرب منها، وفي أحيان أخرى كان يتبع ولاية دمشق نفسها.

ومما يؤكد عدم شمول الإستثناء المذكور على جنوب النقب بل والنقب بكامله بنود اتفاقية سايكس بيكو من عام ١٩١٦. فحسب هذه الاتفاقية تم تقسيم بلاد الشام إلى أربع مناطق:

- (١) لبنان وتخضع للحكم الفرنسي المباشر.
- (٢) سوريا وتخضع لحكم عربي إلا أنه يراعى فيها المصالح الفرنسية.
- (٣) شرق الأردن وتكون موحدة مع سوريا، بمعنى أنها عربية إلا أنه يراعى فيها المصالح البريطانية.
- (٤) فلسطين وتكون منطقة دولية يراعى فيها مصالح الدول الغربية المختلفة.

وبالنسبة للنقب (جميع النقب) فكان موقعه من التقسيمات الأربعة المذكورة ضمن القسم الثالث، أي أنه كان جزء من منطقة شرق الأردن التي يجب أن يقام فيها حكماً عربياً ولكن يراعى المصالح البريطانية (انظر الخارطة المرفقة). وقد جاء الحد الفاصل بين منطقة شرق الأردن و«فلسطين الدولية» نهر الأردن على امتداده من نقطة التقائه بنهر اليرموك وحتى مصبه في البحر الميت، وخط مستقيم يمتد من شمال البحر الميت إلى نقطة على البحر المتوسط مباشرة إلى الجنوب من مدينة غزة، بحيث تكون مدينة بيت لحم ضمن حدود «فلسطين الدولية» في حين تكون مدن الخليل وبئر السبع وخان يونس ورفح ضمن منطقة شرق الأردن (انظر الخارطة المرفقة). وبهذا يكون الشاطئ من غزة إلى رفح المنفذ البحري الوحيد للدولة العربية في شرق الأردن وسوريا^(٣).

ويمكن إيجاد صدئ وتأكيداً على عدم شمول «فلسطين الدولية» على النقب بكامله في المحادثات المتعلقة برسم الحدود بين فلسطين من جهة ولبنان وسوريا من جهة أخرى، والتي دارت بين بريطانيا وفرنسا. حقيقة أن وعد بلفور في عام ١٩١٧ لم يحدد حدوداً لفلسطين التي نص عليها هذا الوعد إلا أنه كان واضحاً للجميع أن فلسطين المذكورة في الوعد هي نفسها «فلسطين الدولية» المذكورة في اتفاقية سايكس بيكو.

الحدود الجنوبية لفلسطين وشرق الأردن



ومنطقة «فلسطين الدولية» المذكورة تمتد من صفد في الشمال إلى بيت لحم في الجنوب، ومن نهر الأردن في الشرق إلى البحر المتوسط في الغرب. وقد حاولت بريطانيا ما وسعها دفع الحدود الشمالية لفلسطين إلى الشمال من خط اتفاقية سايكس بيكو إلا أن هذه المحاولات لاقت معارضة عنيدة من قبل فرنسا. والحجة الرئيسية التي استعملها لويد جورج - رئيس الوزراء البريطاني آنذاك لإقناع فرنسا بالموافقة على رسم حدود فلسطين الشمالية إلى الشمال من صفد، أن فلسطين التاريخية كانت تمتد من قرية دان (بالقرب من بانياس) في الشمال إلى مدينة بئر السبع في الجنوب⁽⁴⁾. وما يهمنا من مقولة رئيس الوزراء البريطاني هذه ليس الحدود الشمالية لفلسطين وإنما حدودها الجنوبية؟ فمدينة بئر السبع، مثلها مثل دان، كانت تقع خارج «فلسطين الدولية» وهي أقصى ما كان ينوي لويد جورج توسيع حدود فلسطين إليها. بمعنى آخر أن حدود فلسطين التي ذكرت بوعد بلفور لم تشمل على النقب بتاتا، لا على جنوبه ولا على شماله؟

وفي المحادثات الداخلية التي دارت بين خبراء وزارة الخارجية ووزارة الحرب البريطانيين وخصوصاً بين الخبراء الذين أعدوا الخطط وشاركوا في محادثات السلام في باريس، كان الاتجاه العام يقضي بضم منطقة النقب أو أجزاء كبيرة منه إلى مصر. ففي صيف ١٩١٨ بعثت الحكومة البريطانية عضو البرلمان أورمسي غور Ormsby Gore الذي كان مناصراً للمشروع الصهيوني إلى فلسطين ليكون حلقة الوصل بين الحكومة البريطانية والبعثة الصهيونية التي كانت تجوب أرجاء فلسطين. وبعد اتصاله المكثف بالبعثة المذكورة ودراسته أحوال فلسطين اقترح على حكومته أن يمتد الحد الجنوبي لفلسطين من جنوب البحر الميت وحتى رفح. وعشية انتهاء الحرب العالمية الأولى اقترحت وحدة المخابرات السياسية التابعة لوزارة الخارجية البريطانية حدوداً مشابهة للحدود التي اقترحتها أورمسي غور. بعد ذلك اقترحت حدود عديدة ولكنها جميعاً تراوحت بين حد شمالي يمتد من شمال غزة إلى شمال بئر السبع إلى البحر الميت، وحد جنوبي يمتد من الطفيلة إلى جبل المقررة الواقع إلى الجنوب من قرية عوجا الحفير على الحدود المصرية. وبالنسبة للنقب فكادت المقترحات أن تجمع على ضمه أو ضم أجزاء كبيرة منه إلى مصر.

فعلى سبيل المثال اقترح رتشاردز Richards الذي كان عضواً في الوفد البريطاني لمؤتمر السلام في باريس أن تضم منطقة النقب من العقبة وحتى بئر السبع ورفح إلى مصر. فوافق باركر Parker الذي كان حاكماً عاماً على سيناء على ذلك على أن تكون مدينة بئر السبع ضمن حدود فلسطين وليس ضمن حدود مصر وذلك احتراماً لرأي رئيس الوزراء البريطاني. أما وزارة الحرب فطالبت بأكثر من ذلك حيث اقترحت ضم بئر السبع ورفح وغزة إلى جانب جميع النقب إلى مصر. وعندما كان الوفد على وشك اتخاذ قرار نهائي بشأن ضم النقب إلى مصر اعترض مؤيدو الحركة الصهيونية واقترحوا أن يمتد الحد الفاصل بين فلسطين ومصر من البحر الميت إلى العريش وأن يكون النقب من نصيب مصر، فرفض الجنرال اللنبي الذي كان حاكماً عاماً لمصر الاقتراح الجديد بحجة أنه يقطع من مصر المنطقة المهمة الواقعة بين العريش ورفح والتي يتميز سكانها بحياة الاستقرار ويعطي مصر مقابل ذلك منطقة النقب ذات الصبغة الصحراوية وذات السكان البدو الرحل. فأعاد الوفد حساباته من جديد واقترح ضم النقب لفلسطين إلا أن اللنبي رفض أن تصبح فلسطين دولة حاضرة بين مصر والحجاز، واقترح بدوره أن تكون الحدود الجنوبية لفلسطين من الطفيلة وحتى عوجا الحفير.

وعلى ضوء هذه المتغيرات اجتمع المعنيون بالأمر المتواجدون بباريس بتاريخ ٢١/٤/١٩١٩ لإعادة تقييم الوضع وكادوا أن يتفقوا على ضم جنوب النقب إلى مصر لولا اعتراض الممثل العسكري الكولونيل مينرزاغن Meinertzhagen الذي كان أيضاً مؤيداً للمشروع الصهيوني، حيث أصر على ضرورة ضم منطقة العريش إلى فلسطين. وفي بداية شهر أيار ١٩١٩ عاد أعضاء الوفد للاجتماع للبت بالموضوع بشكل نهائي وقد اتفقوا على أن يبدأ الحد الجنوبي لفلسطين من وادي عربة إلى الغرب من الطفيلة ويمتد حتى جبل المقراه^(٥). وهو حد شبيه إلى حد ما بالحد الجنوبي لمتصرفية القدس في نهاية الفترة العثمانية. (أنظر الخارطة المرفقة).

بعد هذا التاريخ وبعد أن عرفت قيادة الحركة الصهيونية بأن موضوع النقب قد طرح على بساط البحث عملت ما بوسعها للضغط على ذوي

النفوذ البريطانيين ليس فقط لضم النقب وإنما أيضاً لضم الشريط الساحلي الممتد من رفح حتى العريش إلى فلسطين. فقد جاء طلب الحركة الصهيونية الرسمي الذي قدم لمؤتمر السلام في باريس ليعكس ذلك حيث طلبت أن تبدأ حدود فلسطين من مدينة صيدا اللبنانية في الشمال لتمتد إلى الشرق حتى قمة جبل الشيخ السوري ومن هناك جنوباً بمحاذاة - ولكن إلى الغرب من - سكة الحديد الحجازية حتى مدينة معان، ومن هناك إلى نقطة تقع إلى الشرق من مدينة العقبة على خليج العقبة. أما بالنسبة للحدود مع مصر فاقترحت الوثيقة الصهيونية أن يتم الاتفاق عليها مع السلطات المصرية في وقت لاحق على أمل أن تسفر المفاوضات عن ضم المنطقة الواقعة إلى الشمال والشرق من مدينة العريش إلى فلسطين^(١).

في عام ١٩٢١ وبعد إنشاء وزارة المستعمرات البريطانية وتعيين ونستون تشيرشل الذي كان متعاطفاً مع الحركة الصهيونية، وزيراً لهذه الوزارة تغيرت الأوضاع رأساً على عقب وأصبحت في صالح مؤيدي الحركة الصهيونية، فقبل تشيرشل عام ١٩٢٢، كما رأينا أعلاه، برغبة الحركة الصهيونية بشأن ضم النقب شماله وجنوبه إلى فلسطين. وقد مرت عملية الضم هذه بشكل سلس وبصورة شبه سرية.

سنجق معان

تكوّن سنجق معان في نهاية الحكم العثماني بمدينتيه معان والعقبة من منطقة واسعة نسبياً إلا أن حدوده لم تكن ثابتة أو واضحة وذلك لوقوعها في مناطق صحراوية ولعدم اهتمام السلطات العثمانية بتحديددها بشكل دقيق. كذلك الحال فإن السلطات العثمانية كثيراً ما كانت تغير الحدود وتعيد التقسيمات الإدارية بين السناجق والولايات مع بعضها البعض. ولم يسلم هذا السنجق من هذه الإجراءات.

اختلف المؤرخون فيما بينهم بشأن التبعية الإدارية لهذا السنجق خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني. فبعضهم أكد على تبعيته لولاية دمشق (الشام) والبعض الآخر أكد على التبعية والسيادة الحجازية.

وهناك من أدعى التبعية والسيادة المصرية^(٧). بالنسبة للسيادة المصرية على مدينة العقبة أو على أجزاء من سنجد معان فإن هذا الأمر قد حدث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وهو أمر لا يهمننا في هذه الدراسة. ما يهمننا في هذه الدراسة هو الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فخلال هذه الفترة انتقلت تبعية السنجد الإدارية والسيادة عليه بين الشام والحجاز. فهناك دلائل تشير إلى أنه تم سلخ هذا السنجد عن ولاية الشام وإحاقه بولاية الحجاز عام ١٨٨٦. وفي عام ١٨٩٤ أعيد إحاقه بولاية الشام ليعود مرة أخرى ليصبح سنجدًا حجازياً في تاريخ لاحق. أما وجهة النظر البريطانية الرسمية فتدعي بأنه بقي جزءاً من ولاية الشام منذ عام ١٨٩٤ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، بل تدعي بأن الدولة العثمانية قد وسعت عام ١٩١٥ الحدود الجنوبية للسنجد على حساب ولاية الحجاز حتى خط الوجه - العلاء. إن هذا الادعاء غير صحيح، ومما يؤكد عدم صحته بنود اتفاقية طابا التي انعقدت عام ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية والتي أشارت بشكل لا يدع مجالاً للشك بأن المنطقة كانت جزءاً من ولاية الحجاز^(٨) وهو أمر سيتم الحديث عنه فيما بعد.

من المعروف أن الشريف حسين الذي اعترفت بريطانيا به ملكاً على الحجاز قد تعاون مع بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى في حربها ضد الدولة العثمانية وقد نجحت قواته العربية بطرد العثمانيين من الحجاز وسنجد معان ومنطقة شرق الأردن لتلتقي في دمشق مع القوات البريطانية التي تقدمت من مصر واحتلت في طريقها فلسطين والمنطقة الساحلية. وفي أعقاب الحرب حكم الشريف حسين سنجد معان كجزء من مملكته الحجازية. ومما أكد شرعية حكمه للسنجد ليس فقط عدم اعتراض بريطانيا على ذلك وإنما عندما قسم الجنرال اللنبي بلاد الشام إلى أربع مناطق إدارية وهي: لبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين لم يشمل سنجد معان وبضمنه جنوب النقب في أي من هذه المناطق، علماً أن حدود المناطق الإدارية الأربعة جاءت شبيهة إلى حد كبير بحدود المناطق الأربعة التي ذكرت في اتفاقية سايكس بيكو سوى عدم شمول سنجد معان في المناطق الإدارية في حين كان في الاتفاقية جزءاً من منطقة شرق الأردن العربية التي يجب مراعاة المصالح البريطانية فيها^(٩).

إن نجاح الثورة العربية بقيادة الشريف حسين وابنه فيصل قد شجع العرب في بلاد الشام على تأسيس مملكة عربية بقيادة فيصل والتي اتخذت من دمشق عاصمة لها. هناك مصادر تشير إلى أن مملكة فيصل قد مدت نفوذها إلى معان والعقبة، إلا أن هذا الأمر غير مؤكد لأنه توجد مصادر أخرى تشير إلى أن الشريف حسين قد عين قائم مقاماً في العقبة وحاكماً آخر في معان إلى جانب الحاكم الذي عينه فيصل هناك^(١٠). على كل الأحوال فإن القوات الفرنسية في لبنان سرعان ما هاجمت مملكة فيصل الفتية وقضت عليها في مهدها. باختصار أن الفرصة لم تتح لهذه المملكة لتحكم أو تفرض سلطتها على منطقة نائية مثل سنجد معان لذلك لا يوجد من الإثباتات ما يؤكد فيما إذا أُلحق سنجد معان إلى دمشق خلال الفترة العربية القصيرة أم لا. علاوة على ذلك فإذا فرض فيصل أي نفوذ على معان فإن الأمر لا يتعد كون فيصل يشارك أباه في حكم هذه المنطقة الحدودية.

بالنسبة للوضع بعد القضاء على المملكة العربية الفيصلية فإننا نجد سنجد معان يحكم بشكل مباشر ودون أي منازع من قبل المملكة الحجازية في حين بقيت مناطق شرق الأردن التي لم تحتلها فرنسا خالية من أي سيادة حتى قررت بريطانيا إرسال قادة عسكريين للمنطقة لتشجيع السكان المحليين على إنشاء دولة أو دويلات لهم هناك. ونجد بريطانيا التي أرسلت القادة العسكريين المذكورين إلى مدن السلط وجرش والكرك وغيرها من المدن الشمالية حريصة على عدم إرسال أي مندوبين لها عسكريين أم مدنيين إلى معان والعقبة، بل أنها ترددت في إرسال مندوبين لها إلى الطفيلة وذلك لقربها من مدينة معان^(١١). في نفس الوقت جرت مراسلات بين المندوب السامي في فلسطين والحكومة البريطانية بشأن نصيب كل من شرق الأردن وسنجد معان من الديون التي كانت مترتبة على الحكومة العثمانية. وكانت نتيجة هذه المراسلات أن اعلمت الحكومة البريطانية المندوب السامي صموئيل بأنه لا يترتب على شرق الأردن دفع نصيب سنجد معان من الدين المذكور^(١٢).

قبل نهاية عام ١٩٢٠ بعث الشريف حسين بابنه الأمير عبد الله على رأس جيش باتجاه بلاد الشام فاستقر هذا الجيش في مدينة معان

حيث استقبل عدداً كبيراً من المتطوعين العسكريين والسياسيين العرب من فلسطين وشرق الأردن وسوريا. وقد فسرت بعض الجهات هذا العمل على أنه محاولة من الشريف حسين الانتقام من الفرنسيين الذين قضوا على مملكة ابنه فيصل ولطردهم من سوريا وإعادة تأسيس المملكة الفيصلية. وادعت مصادر أخرى بأن الأمير عبد الله قد جاء للمنطقة بهدف إعادة إنشاء مملكة عربية في المناطق التي خضعت لمملكة فيصل ولم يحتلها الفرنسيون. ربما يكون مصدر الادعاء الأول قد نتج عن تخوف فرنسا وأخذها الحيطة والحذر من هجوم قد يشنه الأمير. في رأيي أن هدف الأمير ووالده كان مجرد استطلاع للوضع بحيث إذا تجمع عدد كبير من المتطوعين العسكريين حول هذا الجيش وإذا ثار السكان ضد فرنسا ووجد عبد الله دعماً وتأييداً من بريطانيا فقد يجازف بحرب ضد فرنسا ويحاول طردها من سوريا. أما إذا لم تتوفر مثل هذه الظروف فربما يحاول أن يقيم حكماً عربياً على الأجزاء المتبقية من مملكة فيصل والتي لم تحتلها فرنسا والتي لم تحكمها بريطانيا بشكل مباشر، أي منطقة شرق الأردن. وإذا لم تتوفر مثل هذه الظروف فإن وجوده في سنجق معان سيحافظ عليه كجزء من الحجاز وممتلكات الهاشميين قبل أن يتبعه فرنسا أو بريطانيا. ومما يؤيد الإمكانية الأخيرة وربما الثانية أن جريدة التايمز اللندنية قد أشارت بتاريخ ١٩٢١/٣/٥ إلى أن الأمير عبد الله قد جاء إلى معان لتأسيس حكومة عربية في هذه المدينة وأن عدداً من المرشحين لعضوية هذه الحكومة كانوا أصلاً أعضاء في حكومة فيصل السابقة. ولم تشر الجريدة إلى نية الأمير محاربة فرنسا وطردها من سوريا^(١٣).

ويشير المؤرخ الأردني موسى على لسان الزركلي إلى «أن الملك حسين اعترزم أن يوفد ابنه الأكبر علي أو ابنه الثاني عبد الله إلى جوار سوريا، لأنه كان كثير التفكير في أمر سوريا وما صارت إليه أحوالها بعد رحيل فيصل عنها. وأخيراً قرأه أن يوفد عبد الله، فأوعز إليه بالتهيؤ وأعلمه أنه سيكون وكيل أخيه في ما حول سوريا من الأراضي التي لم يحتلها الفرنسيون، بل أعلن أن عبد الله سيكون أمير معان وهي آخر حدود الحجاز الشمالية»^(١٤).

ومما يشير إلى أن الأمير عبد الله لم يفكر بمهاجمة الفرنسيين ولا حتى إقامة حكومة عربية في منطقة شرق الأردن التي لم يحتلها الفرنسيون ما رواه عوني عبد الهادي الذي كان أحد القوميين العرب الذين تعاونوا مع فيصل والشريف حسين. فعندما علم عوني عبد الهادي بقدوم الأمير عبد الله إلى معان انتقل من القاهرة لمعان ليقدّم خدماته للأمير وللقضية العربية. وكان عوني عبد الهادي، الذي قابل المندوب السامي في القدس في طريقه لمعان، واحداً من بين عدد من القوميين العرب الذين شجعوا الأمير على الانتقال لعمان وإنشاء حكومة عربية هناك، إلا أن الأمير تردد في قبول هذا الرأي لفترة طويلة لخوفه من معارضة بريطانيا رغم أن بريطانيا لم تكن أصلاً تحكم شرق الأردن أو مدينة عمان. وقد بذل عوني عبد الهادي جهوداً كبيرة لإقناع الأمير بأن بريطانيا كانت ما زالت تعتبر نفسها حليفاً للملك حسين والعرب. ولم ينتقل الأمير بجيشه إلى مدينة عمان الواقعة خارج سنجق معان إلا بعد أن اعلمه عوني عبد الهادي بأن المندوب السامي في فلسطين قد أخبره بأن بريطانيا لا تنوي أن تحكم شرق الأردن بشكل مباشر بل تريد تأسيس حكم عربي هناك (١٥). علاوة على ذلك فإنه من غير المعقول أن يكون الأمير قد خطط لمهاجمة الفرنسيين الذين كانوا يملكون جيشاً كبيراً ومدرباً تدريباً حسناً ومسلحاً بأحسن الأسلحة، بجيشه الصغير الذي تراوح عدد أفراده بين ١٢٠٠ و ٢٠٠٠ حجازي ومئات المتطوعين الذين كان ينقصهم التدريب العسكري الجيد والأسلحة الحديثة^(١٦). على كل الأحوال فإن الأمير عبد الله وجيشه عندما كان في معان كان يتصرف، وبحق، بأنه موجود على أرض عربية خاضعة لسيادة حجازية. وفيما يتعلق ببريطانيا فإنها لم تقاوم ولم تعترض بتاتاً على تواجد هذه القوات في معان، في حين وُجد عدد من القادة البريطانيين الذين عارضوا تقدم هذه القوات إلى عمان وشرق الأردن^(١٧).

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد أصبحت تعاني من وضع اقتصادي سيء فكانت هناك حاجة ماسة لخفض أعبائها الاقتصادية، فعقدت مؤتمر القاهرة في آذار عام ١٩٢١ والذي حضره جميع القادة البريطانيين العسكريين والسياسيين ذوي العلاقة بمنطقة الشرق الأوسط، بهدف تنظيم أمور المنطقة وخفض الأعباء والالتزامات

العسكرية والمالية. ومن جملة القرارات التي تم اتخاذها في هذا المؤتمر قرار تعيين الأمير عبد الله أميراً على منطقة شرق الأردن شريطة أن لا يتدخل بشؤون سوريا الخاضعة لفرنسا وفلسطين الخاضعة لبريطانيا، وأن يحافظ على الأمن والهدوء على طول الحدود الفاصلة بين شرق الأردن من جهة وسوريا وفلسطين من جهة أخرى، وأن تخضع الإمارة للانتداب البريطاني بحيث يكون المندوب السامي في فلسطين حلقة الوصل بين عمان ولندن. وفي اجتماع عقد في القدس بين الأمير عبد الله ووزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل وبحضور المندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل وافق الأمير على الشروط المطروحة. وهكذا تم تأسيس إمارة شرق الأردن بقيادة الأمير عبد الله عام ١٩٢١ وأصبحت مدينة عمان عاصمتها^(١٨).

إن ما يهمنا من أمر هذه الإمارة في الدراسة الحالية هو معرفة الحد الفاصل بين المنطقة الجغرافية التي تكونت منها الإمارة والمناطق التي لم تخضع لها. فالمصادر تجمع على أن الإمارة تكونت من المنطقة العربية التي ذكرت في اتفاقية سايكس بيكو والتي يجب أن يراعى فيها المصالح البريطانية سوى المنطقة التي كان يتكون منها سنجد معان. فيذكر أحد المؤرخين الأردنيين تقريراً أعده أحد موظفي الإمارة بتاريخ ١٩٢٢/٨/٢٣ بهدف توضيح التوزيع السكاني للإمارة. ويتبين من التقرير أن عدد سكان الإمارة بلغ في حينه حوالي ربع مليون شخص كانوا موزعين على لواء البلقاء ولواء عجلون ولواء الكرك والبدو الذين سكنوا في المنطقة الصحراوية الشرقية^(١٩). ويذكر مؤرخ أردني آخر أن أول مجلس نيابي في الإمارة والذي تم تشكيله في تموز عام ١٩٢٣ قد تكون من ممثلي المقاطعات الست التي تألفت منها الإمارة وهي: مقاطعة عمان ومقاطعة إربد ومقاطعة السلط ومقاطعة الكرك ومقاطعة جرش ومقاطعة مادبا^(٢٠). وفي كلا الحالتين نجد سنجد معان خارج حدود الإمارة ولم يخضع لسلطة وسيادة حكومتها.

وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن وتعاون الأمير عبد الله مع السلطات البريطانية أصبحت بريطانيا تعتبر الإمارة ركناً مهماً في مخططها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. ولكي تقوم الإمارة بالدور

الذي أرادته لها بريطانيا قررت الأخيرة ضم منطقة معان والعقبة لها وذلك لأسباب عديدة أهمها:

(١) أن الضم يجعل من الإمارة دولة حاجزة بين مصر (وعلى وجه الخصوص قناة السويس) وفلسطين من جهة والحجاز والقبائل البدوية في الشرق من جهة أخرى. تلك القبائل التي كانت بريطانيا تعتبرها مصدر إزعاج وقلق. فقناة السويس كانت عظمة الأهمية بالنسبة لبريطانيا بشكل خاص والدول الغربية بشكل عام. وبما أن مصر كانت آنذاك تطالب بالحصول على استقلالها وبانسحاب القوات البريطانية منها، وكانت بريطانيا قد سحبت فعلاً جزءاً كبيراً من جيشها من هذه الدولة، كان لا بد من إيجاد وسائل أخرى وخط دفاع آخر عن القناة خصوصاً ضد خطر محتمل من جهة الشرق^(٢١). وبالنسبة لفلسطين التي أخذت بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود فيها فقد أصبحت ركناً في غاية الأهمية من أركان السياسة البريطانية الاستراتيجية في المنطقة، بل أصبحت أهميتها بالنسبة لبريطانيا والغرب تفوق أهمية مصر. لذلك كان لا بد من توفير جميع أساليب الأمن والرخاء لها، حتى أن عدداً من أعضاء الوفد البريطاني لمؤتمر السلام في باريس الذين عالجوا موضوع الحدود الجنوبية لفلسطين عام ١٩١٩ رفضوا ضم النقب إليها حفاظاً عليها من الإزعاج الأمني الذي قد يسببه لها بدو المنطقة. أما وقد ضم جنوب النقب إليها عام ١٩٢٢ فكان لا بد من القيام بإجراءات لتخفيف الخطر البدوي عليها من منطقة الحجاز ومن النقب نفسه. وقد رأى الساسة البريطانيون أن فصل النقب الفلسطيني عن بدو الحجاز بواسطة دولة صديقة كشرق الأردن يحقق الهدف المطلوب^(٢٢).

(٢) إن سياسة الضم هذه تعني توسيع حدود إمارة شرق الأردن بشكل كبير وخلق منفذ بحري لها على العالم الخارجي من خلال ميناء العقبة الواقع على الطرف الشمالي من البحر الأحمر. وهذا أمر في غاية الأهمية من النواحي الاقتصادية والعسكرية

بالنسبة لشرق الأردن. فبدون معان والعقبة ومنفذها البحري كانت إمارة شرق الأردن ستكون غير قادرة على الاعتماد على نفسها بتاتاً وذلك لأنها ستكون دولة صحراوية صغيرة ومغلقة. بمعنى آخر أنها ستعتمد إلى حد خطير على حسن نوايا جيرانها وعلى المساعدات الكبيرة التي ستحتاجها من بريطانيا والدول الغربية الأخرى، وهي أمور لا يمكن ضمانها.

(٣) خطت بريطانيا في تلك الفترة لإنشاء سكة حديد وطريق بري يربط بين خليج العقبة والخليج العربي. وقد أرادت بريطانيا أن تمر كل من السكة والطريق عبر دول خاضعة لها. وبما أن العراق وشرق الأردن كانتا خاضعتين لها فإنها رفضت رفضاً قاطعاً أن تتصل حدود نجد السعودية المستقلة بحدود سوريا كما كان يطالب سلطان نجد السعودي، لأن ذلك كان يعني بأن نجد ستصبح حاضرة بين العراق وشرق الأردن. وبالنسبة لمعان والعقبة فإن ضمهما لشرق الأردن كان سيخلق التواصل الجغرافي المطلوب على طول السكة والطريق^(٣٣).

إن عملية ضم معان والعقبة لشرق الأردن بالطرق السلمية كانت عملية شبه مستحيلة في تلك الفترة لأن العلاقات بين الشريف حسين صاحب السلطة والسيادة في معان والعقبة وبين بريطانيا كانت قد ساءت بشكل كبير جداً لأن بريطانيا لم تنفذ وعدها الذي أصدرته خلال الحرب العالمية والذي اقتضى مساعدة الشريف حسين على إنشاء مملكة عربية تمتد من اليمن وحتى الحدود التركية، ولأنها أخذت تنشئ وطناً قومياً لليهود في فلسطين الأمر الذي عارضه الشريف بشدة. فأقترح أحد الساسة البريطانيين اللجوء إلى سياسة الانتظار حتى تحين الفرصة الملائمة أو حتى تنصيب ملك جديد على الحجاز علماً أن الملك حسين كان مسناً^(٣٤). في نهاية عام ١٩٢٣ عندما كانت بريطانيا تعد لمؤتمر الكويت ظهرت فرصة مواتية. فقد خصص هذا المؤتمر لحل المشاكل العالقة بين السلطان السعودي والشريف حسين وبريطانيا التي كانت تمثل الدول والإمارات الخاضعة لها وهي العراق

وشرق الأردن والكويت وغيرها من إمارات ومشيخات الخليج. فأوعزت بريطانيا إلى ممثلها في المؤتمر الكولونيل نوكس Knox أن يحصل على موافقة كل من الشريف حسين وابن سعود على أن تكون الحدود الجنوبية لشرق الأردن خط مستقيم يمتد من جنوب العقبة إلى جنوب المدورة الواقعة على سكة الحديد الحجازية. وأوعزت له أيضاً أن يقترح على المشاركين في المؤتمر خطة من ثلاث أركان بحيث تتنازل شرق الأردن للسلطان السعودي عن حقها في قرية كَف الإستراتيجية الواقعة في شمال وادي سرحان، على أن يتنازل السلطان السعودي للشريف حسين عن قرى تُربة وخرمة اللتين احتلها من الحجاز عام ١٩١٨، وفي مقابل ذلك يتنازل الشريف حسين عن معان والعقبة لصالح شرق الأردن. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل لأن الشريف حسين لم يشارك في المؤتمر ولم يبعث من ينبوع عنه^(٢٥).

ساءت العلاقات بين السلطان عبد العزيز بن سعود والملك حسين مع مرور الزمن خصوصاً لأن «الإخوان» الوهابيين اتبع ابن سعود حاولوا توسيع حدود بلادهم ونشر فكرهم الديني السلفي الوهابي على حساب جيرانهم في الحجاز وشرق الأردن والعراق وشمرو الكويت واليمن. بدأ الصراع الحدودي بين السعوديين والحجازيين عام ١٩١٨ عندما انتصر السعوديون على الحجازيين واحتلوا كل من تُربة وخرمة. وفي عام ١٩٢٤ وفي أعقاب إعلان الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين على أثر إلغاء الخلافة العثمانية تخوف ابن سعود من نوايا الشريف حسين فهاجم الحجاز واحتل الطائف ومكة، الأمر الذي أدى إلى تخلي الشريف حسين عن ملكه لصالح ابنه الأكبر علي، ولكن حظ علي لم يكن أفضل من حظ أبيه حيث انتصر عليه السعوديون واحتلوا جميع بلاده في نهاية عام ١٩٢٥، فاضطر إلى الهرب والعيش في كنف أخيه فيصل في بغداد^(٢٦).

على ضوء الهجوم السعودي على الحجاز كان لا بد لبريطانيا والأمير عبد الله من محاولة إقناع الملك حسين بالتخلي عن معان والعقبة لصالح شرق الأردن. وحسب رأي مصدر أردني فإن الملك حسين تنازل عن المنطقة لصالح ابنه عبد الله في أوائل عام ١٩٢٤ أثناء

زيارته لشرق الأردن، إلا أن ذلك التنازل كان مشروطاً بأن يكون تنازلاً شخصياً للأمير عبد الله مع بقاء السيادة الحجازية على ما هي عليه، أي أن يحكم الأمير عبد الله المنطقة نيابة عن والده، فتم تعيين غالب باشا الشعلان والياً على المقاطعة المذكورة وقائداً عسكرياً لها^(٣٧). أما الوثائق البريطانية فتثبت عكس ذلك تماماً. ففي التقرير الذي أعده مالبي Mallet الذي كان موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٢٦ والذي حمل عنوان «مطالبة شرق الأردن بالعقبة ومعان» يقول: «ولكن شخصية الملك (الشريف حسين) التي تتسم بالتشنج جعلت إمكانية التوصل إلى اتفاق أمر مستحيل. إذ أنه رفض التنازل (عن المنطقة) حتى نهاية فترة حكمه». والأحداث اللاحقة تثبت أيضاً عدم تنازل الملك حسين عن المنطقة. فعندما تنازل الملك حسين عن ملكه لابنه التجأ إلى العقبة التي اعتبرها جزءاً من بلاده وبقي يرسل الإمدادات والأموال والرجال منها لمساعدة ابنه لمدة تزيد عن ثمانية أشهر^(٣٨).

عند اعتلاء علي عرش الحجاز اعتقدت بريطانيا أن الفرصة سانحة لضم المنطقة إلى شرق الأردن وذلك لاعتقادها أنه لن يعارض السياسة البريطانية كما عارضها أبوه، ولأنه كان يعاني من أوضاع عسكرية صعبة الأمر الذي سيجعله يتنازل عن المنطقة المذكورة لأخيه. فبادرت بريطانيا إلى الطلب من الأمير عبد الله أن يتصل بأخيه لحثه على التنازل عن المنطقة. فبعث وزير المستعمرات البريطاني تلغرافاً للمندوب السامي بتاريخ ١٥/١٠/١٩٢٤ يعلمه به: «إذا أعيدت السيادة لشرق أردنية على منطقة معان فإن حكومة جلالة الملك (البريطانية) مستعدة لتقديم يد المساعدة بالشكل المطلوب ضد أي هجوم (سعودي) على معان لم يسبقه استفزاز/ يجب إعلام عبد الله بذلك ودعوته للاتفاق مع أخيه علي على إعادة منطقة معان إلى شرق الأردن/ الممثل البريطاني في جدة على وشك إعلام علي بأن حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديم المساعدة الفورية له ولعبد الله من أجل ترسيم الحدود بشكل دقيق ونهائي بين شرق الأردن والحجاز على أن تقطع هذه الحدود سكة الحديد الحجازية في المدورة أو بالقرب منها وعلى أن تترك لشرق الأردن

منفذاً على البحر الأحمر في العقبة^(٢٩). ومن الملاحظ أن بريطانيا استعملت في مراسلاتها مع الهاشميين وابن سعود صيغة «إعادة إلحاق» أو «إعادة السيادة» الشرق أردنية على منطقة معان - العقبة، وذلك لتبرير رغبتها بهذا الضم وإقناع هؤلاء القادة بشرعية مطلبها. في الوقت نفسه تشير الوثائق المتبادلة داخلياً بين الموظفين البريطانيين إلى أن المنطقة كانت تابعة للحجاز.

أعلم الأمير عبد الله بفحوى التلغراف فبدأ بالاتصال بأخيه. وكانت نتيجة هذه الاتصالات، كما يدعي مؤرخون أردنيون، عقد اتفاقية بين الجهتين في ١٩٢٥/٦/٥ تنازل الملك علي بموجبها عن المنطقة لأخيه عبد الله، على أن يسمح عبد الله باستعمال المنطقة من قبل القوات الحجازية في أعمالها الحربية ضد السعوديين حتى بعد انتقال السيادة عليها لشرق الأردن. ومرة أخرى تشير الوثائق البريطانية إلى عدم دقة هذه المعلومات، حيث أشار تلغراف من مدينة جدة إلى لندن إلى رفض الملك علي طلب الأمير عبد الله بحجة أن المسلمين سيعتبرون ذلك رشوة لقوة غير إسلامية (أي بريطانيا). وقد ذكر مالميط في تقريره سالف الذكر: «... وافترض أيضاً أن الملك علي المخلوع قد تنازل عن المناطق لأخيه عبد الله، في حين لم يفعل علي أكثر من مجرد القبول الضمني بتصريحنا أن المناطق تابعة لشرق الأردن»^(٣٠).

عندما تجدد الهجوم السعودي على بقايا المملكة الحجازية في منتصف عام ١٩٢٥ عقدت بريطانيا العزم على ضم المنطقة لشرق الأردن حتى ولو أدى ذلك إلى الضم العسكري وبدون موافقة الملك علي. وفي هذه الفترة تخوفت بريطانيا من انتقال الملك علي إلى العقبة أو معان لتأسيس حكومة هناك الأمر الذي سيعيق ضم المنطقة إلى شرق الأردن وإلى مهاجمة السعوديين للمنطقة وربما لشرق الأردن. فكان رأي وزارة الطيران Air Ministry أنه إذا أرادت بريطانيا منع هجوم سعودي على العقبة أو شرق الأردن فيجب عليها منع دخول الملك علي إلى هذه المنطقة ومنع الحجازيين من تنظيم أنفسهم هناك. أما رأي وزارة المستعمرات فكان مشابهاً لرأي وزارة الخارجية حيث لم

تمانع لجوء الملك علي إلى العقبة لفترة ما ولكن على شرط أن لا يحضر معه جيشه الحجازي وأن لا يقيم دولة أو حكومة هناك^(٣٣).

بعد إبعاد بريطانيا الشريف حسين عن العقبة إلى قبرص بأقل من أسبوع، وفي نفس الوقت الذي كانت القوات السعودية تهاجم المعازل الأخيرة للمملكة الحجازية، أعطى الأمير عبد الله وأمره لجيشه بالانتشار في منطقة معان - العقبة وفرض السيادة الشرق أردنية عليها. وعندما سئل الملك علي عن ضم المنطقة لشرق الأردن أجاب بأن قلقه يتركز على ضم أراضيه من قبل الأعداء أكثر من قلقه على تلك التي تضم من قبل الأصدقاء^(٣٤).

ومما يؤكد أن عملية «الانتشار» هذه كانت عبارة عن عملية احتلال ما كتبه فيليب J.B.Philby الذي شغل منصب ممثل بريطانيا الرسمي في شرق الأردن، في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٩٢٥/٦/٢٩ حيث ذكر: «... بصفتي الممثل البريطاني الرئيسي في شرق الأردن لمدة سنتين ونصف لا أنردد في توضيح الحقيقة وهي أنه ليس فقط مدينة العقبة وحدها وإنما أيضاً المنطقة المحيطة بها لم تكن ولا بأي شكل من الأشكال وذلك منذ انهيار مملكة فيصل في سوريا، جزءاً من أية دولة سوى الحجاز. تلك المنطقة لم تدار بتاتاً كجزء من منطقة الانتداب التي منحت لبريطانيا. وإن توسيع حدود الانتداب البريطاني على فلسطين إلى هذه المنطقة دون تحويل من عصبة الأمم هو عمل عدواني لا يغتفر على دولة ضعيفة^(٣٥).

لم يوافق أي من الشريف حسين والملك علي على ضم شرق الأردن لمعان والعقبة بتاتاً واستمر في الاحتجاج على هذا الأجراء حتى انهيار مملكتهم الحجازية. فبعد وصول الشريف حسين لمكان منفاه في قبرص ومعرفة بعملية الضم احتج وطالب عصبة الأمم باحترام مشاعر العرب وإرجاع الحق إلى نصابه. أما الملك علي فقدم طلب انضمام مملكته إلى عصبة الأمم الأمر الذي رفض القيام به والده، وذلك لاعتقاده أن المنظمة الدولية ستمنع أي اعتداء على أحد أعضائها. بمعنى آخر فإنه كان يطمح بأن تمنع المنظمة الدولية ضم شرق الأردن لمعان والعقبة والاحتلال السعودي لمملكة الحجاز. إلا أن عصبة الأمم رفضت الطلب ورفضت التدخل بمشاكل الحجاز^(٣٤).

المطالبة السعودية بسنجد معان

الانتصارات السعودية على مملكة الحجاز والقضاء عليها بشكل نهائي في نهاية عام ١٩٢٥، وتنصيب ابن سعود ملكاً على الحجاز ونجد وتوابعها، جعلت من المملكة الجديدة وريثاً للمملكة الحجازية، وعليه طالب الملك السعودي بمنطقة معان والعقبة بحكم أنها جزء من مملكة الحجاز التي كان يحكمها الهاشميون^(٣٥). ومن المعروف أن الملك السعودي قد خطط لاحتلال مدينة العقبة في أيار عام ١٩٢٥، أي قبل أن تسقط بيده المدن الحجازية الرئيسية الأخرى مثل جدة والمدينة وينبع، وذلك رغم أنه كان يعلم حق العلم أن بريطانيا كانت تريد ضم هذه المنطقة إلى شرق الأردن. وكانت حجتة في التخطيط للهجوم على العقبة في هذا الوقت بالذات أن الشريف حسين الذي كان يقيم آنذاك في تلك المدينة كان يستخدمها كمركز لإرسال الإمدادات العسكرية لابنه علي في جدة. وعندما علمت بريطانيا بأن الملك السعودي جاد في خطته قررت التعامل مع هذه القضية بأسرع وقت وحلها حلاً جذرياً بحيث يتم ضمها إلى شرق الأردن^(٣٦).

عند مناقشة الموضوع في مؤسسات الحكم البريطانية تبين وجود شبه إجماع على ضرورة ضم معان والعقبة إلى شرق الأردن، ولكن ظهر خلاف ما بشأن أسلوب التعامل مع عناصر المشكلة. فوزارة المستعمرات بقيادة الوزير امري L.S.Amery تبنت موقفاً معادياً جداً من السعوديين واعتبرت «الإخوان» همجاً غير منضبطين ويشكلون خطراً حقيقياً على مصالح بريطانيا في دول الانتداب التابعة لها: فلسطين وشرق الأردن والعراق، وعلى المشيخات والإمارات الخليجية المرتبطة بها. وعلى هذا الأساس اقترحت هذه الوزارة إنذار السعوديين وتهديدهم باستعمال جميع الوسائل ضدهم إذا تجاوزوا حدودهم وهاجموا المصالح البريطانية في هذه المناطق. في مقابل ذلك طالبت وزارة الخارجية بقيادة الوزير تشمبرلين Austen Chamberlain التعامل مع ابن مسعود بحذر، ودعت إلى عقد الاتفاقيات معه لأن دولته السعودية أصبحت أقوى وأخطر دولة في شبه الجزيرة العربية وأصبح يحكم الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز الأمر الذي سيثير حفيظة مسلمي

الإمبراطورية البريطانية في الهند وغيرها إذا عاملته بريطانيا معاملة غير لائقة. وكذلك كانت بريطانيا على ثقة أن ابن سعود سيكون الراجح في الحرب الحجازية وأرادت وزارة الخارجية أن تكون بريطانيا في صف الراجح. في نفس الوقت ضاقت هذه الوزارة ذرعاً بالهاشميين وعلى رأسهم الشريف حسين الذي رفض التوقيع على اتفاقية مع بريطانيا ورفض الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين وبقي يذكر بريطانيا بوجوب إيفائها بعهودها له خلال الحرب العالمية الأولى. ومن مفارقات القدر أن وزارة الخارجية هي نفسها التي احتضنت الشريف حسين ومشروعه العربي عام ١٩١٥ والآن وبعد عقد من الزمان فقط تخلت عنه وتنكرت لوعودها له وفضلت ابن سعود عليه. لهذا كله طالبت وزارة الخارجية الحكومة البريطانية بالتخلص من السبب الذي يحتج به ابن سعود للهجوم على العقبة وليس لومه وتوجيه الإنذارات إليه. بمعنى آخر طالبت هذه الوزارة بإخراج الشريف حسين من العقبة ونفيه إلى مكان بعيد حتى لو أدى ذلك إلى استعمال القوة ضده (٣٧).

في نهاية المطاف تبنت الحكومة البريطانية مطالب كلتا الوزارتين، فقامت بنفي الشريف حسين إلى جزيرة قبرص بعيداً حتى عن عواصم أبنائه: عمان وبغداد، وبعثت ببرقية إلى ابن سعود تحذره فيها من قيام قواته بتخطي حدود سنجد معان الجنوبية. وفي نفس الوقت أعلمته بأنها تعد العدة لدخول السنجد وضمه إلى شرق الأردن. حيث جاء بالإنذار: «أي عدوان، لم يسبقه أي استفزاز، من طرف جلالتم سيقتبر هجوم على منطقة تقع تحت مسؤولية حكومة جلالته الملك. إن حكومة جلالته الملك لن تسمح لقوات الإخوان انتهاك الحدود المقترحة. وإذا حاولت قوات الإخوان الدخول إلى العقبة فإن حكومة جلالته الملك سوف تجد نفسها مجبرة على اتخاذ خطوات تراها ضرورية لمنعهم أو طردهم.... إن حكومة جلالته الملك تتخذ الآن خطوات لبسط سيادة وإدارة شرق الأردن على كل المنطقة» (٣٨).

لقد أوضحنا سابقاً بأن الأمير عبد الله وبإيعاز من بريطانيا قد الحق أو احتل معان والعقبة لشرق الأردن بعد فترة وجيزة جداً من نفي الشريف حسين، وذلك رغم احتجاج الأخير واحتجاج ابنه علي. وفي هذا المجال

لا بد من التنويه إلى أن عملية الضم هذه لم تعتمد على أسس شرعية قانونية مقنعة وذلك باعتراف موظفين مهمين جداً في الحكومة البريطاني نفسها. فوزير الخارجية تشمبرلين كتب عن ذلك: «إن مسألة العقبة مسألة بغیضة وأنا غير مقتنع أن وجهة نظرنا قوية الحجة. وأنا غير قادر على إقناع نفسي بأن قضيتنا ستنجح في أي محكمة أو تحكيم»^(٣٩). وماليط ذكر في تقريره: «باختصار إن إدعاء شرق الأردن في امتلاك العقبة ومعان مقارنة بحجج الملك حسين، لم تثبت صحته»^(٤٠).

على ضوء إخراج الشريف حسين من العقبة ونفيه اضطر الملك السعودي إلى إلغاء خطته لاحتلال العقبة ومعان وذلك لأسباب عديدة أهمها:

(١) إصرار بريطانيا على إلحاق المنطقة لشرق الأردن الأمر الذي عنى ضرورة الصدام المسلح مع قوة عظمى تمتلك من الجيوش والأسلحة ما لا طاقة له عليها، علماً أنه لم ينته بعد من احتلال جدة وغيرها من مناطق الحجاز.

(٢) احتلال شرق الأردن للمنطقة وإلحاقها بها فرض أمراً واقعاً، لذلك كان لا بد من الصدام المسلح فيما إذا أراد الملك السعودي طرد الأردنيين من المنطقة.

(٣) اخراج الشريف حسين من العقبة ونفيه والتوقف عن استعمال المنطقة كمركز لتزويد الملك علي بالإمدادات العسكرية قد سحب البساط من تحت أرجل السعوديين.

إن إلغاء خطة الاجتياح السعودية للعقبة لم يؤد إلى تخلي السعودية عن حقها في السيادة على المنطقة، بل استمرت ترفض التخلي عنها وبقيت تطالب بها لفترة طويلة جداً كما سيتبين لاحقاً. ومن المحتمل جداً أن يكون الملك السعودي وراء تصريح المؤتمرين المسلمين الذين شاركوا في المؤتمر الإسلامي الدولي الذي انعقد بمكة في منتصف عام ١٩٢٦ والذي اعتبر معان والعقبة جزء من الأراضي الإسلامية المقدسة التابعة للحجاز. وحثوا الملك السعودي على إعادة إلحاق المنطقة بمملكته^(٤١).

يبدو أن الاهتمام البريطاني بإلحاق معان والعقبة إلى شرق الأردن يعود إلى عام ١٩٢٢ عندما ألحق جنوب النقب بفلسطين التي باشرت بريطانيا جعلها وطناً قومياً يهودياً. وقد بدأت هذه القضية تأخذ نصيبها في المداولات الحكومية والوثائق البريطانية الرسمية بشكل ملفت للانتباه منذ عام ١٩٢٣، أي منذ بداية الاجتياح السعودي لمملكة الحجاز. فحاولت بريطانيا منذ هذا التاريخ استعمال وسائل عديدة لإقناع الشريف حسين ومن بعده ابنه ووريثه علي بالتنازل عن المنطقة لصالح شرق الأردن التي كانت تحكم من قبل الأمير عبد الله - ابن الشريف حسين نفسه وأخ علي ولكنهما رفضا ذلك بشكل قاطع كما تبين لنا سابقاً. في نفس الوقت حاولت بريطانيا أن تقنع الملك السعودي بالموافقة أو على الأقل بعدم معارضة خطة الإلحاق هذه.

لقد مرت عملية الإقناع هذه بمرحلتين: امتدت المرحلة الأولى منذ أصبحت السعودية تشكل خطراً حقيقياً على الحجاز وحتى منتصف عام ١٩٢٥ عندما أجبرت السعودية على إلغاء خطتها لمهاجمة العقبة. وقد حاولت بريطانيا خلال هذه الفترة التأكيد للملك السعودي على أن بريطانيا تعتبر معان والعقبة جزءاً من شرق الأردن وأنها ستلحقه بهذه الإمارة عاجلاً أم آجلاً، وأن الحد الفاصل بين الحجاز وشرق الأردن الذي تريده بريطانيا هو خط مستقيم يمر من جنوب العقبة إلى جنوب المدورة^(٤٢). وقد أوضحت بريطانيا للسعوديين أنها لن تتساهل مع أي قوات سعودية تتخطى هذا الحد. أما المرحلة الثانية فامتدت منذ عام ١٩٢٥ إلى ما بعد ١٩٢٧. خلال هذه الفترة حاولت بريطانيا عقد اتفاقية مع السعودية بحيث تعترف الأخيرة بالحدود التي أقرتها بريطانيا بين الحجاز وشرق الأردن، بمعنى آخر أن تتنازل السعودية بشكل غير مباشر عن حقها في معان والعقبة، إلا أن السعودية رفضت ذلك وأقصى ما قبلت به في هذا الشأن كان القبول بالأمر الواقع حتى تحين الفرصة المناسبة لعقد اتفاقية نهائية. فيما يلي توضيح لبعض المفاصل التاريخية المتعلقة بهذه المرحلة.

في مؤتمر جدة الذي انعقد بين السلطان عبد العزيز بن سعود والممثل البريطاني كليتون Sir Gilbert Clayton تم الاتفاق في ١١/٢/١٩٢٥

على ترسيم الحدود النجدية الشرق أردنية بحيث يقع جميع وادي سرحان وبضمنه قرية كف الاستراتيجية ضمن الحدود النجدية السعودية، أما موضوع الحدود الحجازية الشرق أردنية فلم يتم مناقشتها في هذا المؤتمر رغم سخونته وذلك لأن السعوديين لم يكونوا بعد قد اكملوا احتلالهم لجميع مناطق الحجاز^(٤٣).

بعد احتلال السعوديين للحجاز باذر الملك السعودي إلى مطالبة بريطانيا بإلغاء اتفاقية ١٩١٥ بين الدولتين وعقد اتفاقية جديدة. ففي نظره فإن الاتفاقية القديمة لم تعد تصلح لأن تكون أساساً للتعامل بين الدولتين. فالاتفاقية القديمة منحت بريطانيا امتيازات كثيرة على حساب الدولة السعودية، وعاملتها مثل معاملتها لمشيخات الخليج العربي التي كانت عبارة عن محميات بريطانية. فمنذ ذلك التاريخ توسعت السعودية بشكل كبير جداً وأصبحت قوة لا يستهان بها على مستوى شبه الجزيرة العربية بل وأصبحت تشكل خطراً على العراق وبلاد الشام. إلى جانب ذلك فإن حدود الدولة الجديدة أصبحت تضم أقدس المدن الإسلامية على الإطلاق. في النهاية وافقت بريطانيا على عقد اتفاقية جديدة بين الطرفين ليس فقط لأنها وافقت على وجهة النظر السعودية، وإنما أيضاً لأنها كانت تخشى أن تقيم السعودية علاقات سياسية مع الاتحاد السوفيتي وأن تشتري الأسلحة من دول منافسة لبريطانيا مثل فرنسا وإيطاليا^(٤٤).

وبشأن سنجق معان، كانت بريطانيا تطمح بأن يوافق الملك السعودي على إلحاقه بشرق الأردن فوضعت بنداً بمسودة الاتفاقية التي اقترحتها ينص على أن الحد بين شرق الأردن والحجاز يمتد من جنوب العقبة إلى جنوب المدورة، فاعترض الملك على ذلك معلناً أن هذه المنطقة جزء من منطقة الحجاز وعليه فإنها أرض مقدسة لجميع المسلمين ولا يعقل أن يتنازل عنها لدولة يسيطر عليها حكام غير مسلمين وهو الذي يحكم مكة والمدينة ويعتبر حامي الحرمين الشريفين. وأفاد بأنه مستعد للقبول بالأمر الواقع حتى يحين الوقت المناسب لمناقشة الموضوع من جديد. فوافقت بريطانيا على ذلك فأسقطت هذا البند من الاتفاقية النهائية التي أصبحت تعرف باتفاقية جدة والتي صودق عليها بتاريخ ١٩٢٧/٥/٢٠.

في نفس الوقت اتفق الجانبان على أن تكون الاتفاقية سارية المفعول لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد إذا وافق الطرفان على ذلك. وبالفعل جددت الاتفاقية مرتين في السنوات ١٩٣٦ و ١٩٤٣ مع إجراء بعض التعديلات الهامشية عليها^(٤٥). واستكمالاً لما اقترحه الملك السعودي بشأن الحدود الحجازية الشرق أردنية اتفق الطرفان على تبادل الرسائل المتعلقة بالموضوع وإحاقها بالاتفاقية. فكتب كليتون الممثل البريطاني إلى الملك السعودي رسالة بتاريخ ١٧/٥/١٩٢٧ ذكر فيها أن بريطانيا تعتبر الحد الفاصل بين شرق الأردن والحجاز خط مستقيم يمر من جنوب العقبة إلى جنوب المدورة. فرد عليه الملك السعودي برسالة بتاريخ ٢١/٥/١٩٢٧ قال فيها: «... في الوقت الحالي من المستحيل التوصل إلى اتفاق نهائي، ولكن على ضوء رغبتنا الأكيدة بالحفاظ على علاقات طيبة نود أن نوضح لمعالكم رغبتنا في الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة معان والعقبة. ونعد أن لا نتدخل بإدارتها حتى تتحسن الظروف ونتوصل إلى حل نهائي للمشكلة»^(٤٦).

خلال الحرب العالمية الثانية طالب الأمير عبد الله بريطانيا بمنح شرق الأردن الاستقلال إلا أن بريطانيا رفضت ذلك متذرة بأن الأمر مستحيل خلال الحرب، علماً أن فرنسا وبضغط من بريطانيا وعدت سوريا ولبنان بالاستقلال مع نهاية الحرب. وكان من جملة الأسباب الحقيقية التي دعت بريطانيا إلى تأجيل موضوع منح شرق الأردن الاستقلال تخوفها من أن يثير هذا الأمر الملك السعودي وأن يطالب بمعان والعقبة في هذا الوقت غير الملائم بالنسبة لبريطانيا. وبالفعل فقد ذكر الملك المذكور بحقه في المنطقة عندما نالت شرق الأردن استقلالها عام ١٩٤٦. وتوترت العلاقات السعودية الأردنية مرات عديدة خلال عقد الخمسينيات^(٤٧).

في منتصف عقد الستينيات تغيرت الظروف وأصبحت ملائمة لحل مشكلة الحدود السعودية الأردنية فتوصل ممثلو الدولتين إلى اتفاق بتاريخ ٩/٨/١٩٦٥ تم بموجبه إعادة ترسيم الحدود المشتركة بين الطرفين ابتداء من الحدود المشتركة مع العراق وحتى البحر الأحمر. وقد جاءت الحدود الجديدة شبيهة بالحدود القديمة إلى حد ما ولكنها

تكاد لا تتطابق معها في أي مكان. ومما يسترعي الانتباه أنه تم تبادل مساحة من الأرض بين البلدين تقدر بحوالي ١٣٠٠٠ كم^٢، وقد حصلت السعودية على النصيب الأكبر منها (حوالي ٧٠٠٠ كم^٢) في حين وسع الأردن من منفذه البحري إلى الجنوب من مدينة العقبة حتى أصبح طول هذا الشاطئ حوالي ٢٠ كم بعد أن كان لا يتعدى ٥ كم (أنظر أيضاً الخارطة المرفقة)، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للأردن^(٤٨). وبهذا تكون السعودية قد تنازلت عن حقها بمعان والعقبة وقبلت بإلحاقهما بالأردن.

تبعية جنوب النقب لسنجق معان

إن ما يعنينا من حدود سنجق معان في هذا البند من الدراسة هو الحد الغربي، لأن هذا الحد هو الذي يوضح ويحدد فيما إذا كان جنوب النقب جزء من سنجق معان وولاية الحجاز أم لا.

لقد حدَّ جنوب النقب من جهته الشمالية متصرفيه القدس في حين حده من جهته الغربية مصر. بالنسبة لسنجق القدس الذي كان يقع الى الشمال من منطقة النقب فقد تذبذبت تبعيته بين أيالة صيدا - بيروت وولاية الشام العثمانيتين منذ انحسار الحكم المصري عن بلاد الشام عام ١٨٤٠. في عام ١٨٧٤ أفردت الحكومة العثمانية إدارة خاصة بسنجق القدس واعتبرته متصرفيه مستقلة، بمعنى أنه تم ربط المتصرفيه بالاستانة بشكل مباشر وليس عن طريق عواصم محلية مثل دمشق وبيروت. تكونت متصرفية القدس المذكورة من خمس أقضية وهي: القدس والخليل ويافا وغزة والمجدل، وبالنسبة لقضاء المجدل فإنه ألغي مع مرور الزمن وأنشئ مكانه قضاءً جديداً عام ١٨٩٩ وهو قضاء بئر السبع. كان السبب الرئيسي لإنشاء القضاء الجديد اهتمام الدولة العثمانية في هذه المنطقة من الإمبراطورية حيث رغبت بفرض سلطتها على بدو المنطقة وربما تحويلهم من حياة البداوة الى حياة الإستقرار في هذه المنطقة الحدودية التي تفصل بينها وبين مصر التي أصبحت تخضع للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢^(٤٩).

بما أن الدولة العثمانية كانت تحكم كل من متصرفية القدس وسنجق معان (وبضمنه جنوب النقب) فإن الحدود المشتركة بين المنطقتين كانت حدوداً إدارية فقط لذلك يمكن الاعتقاد أنها كانت غير ثابتة خصوصاً أنها كانت تمر في منطقة صحراوية تكاد تخلو من القرى والمدن. لذلك فإننا لن نجانب الصواب إذا افترضنا بأن هذا الحد قد تحرك جنوباً على حساب الحجاز منذ إنشاء متصرفية القدس وعلى وجه الخصوص منذ إنشاء قضاء بئر السبع. على جميع الأحوال تتفق جميع المصادر على أن هذا الحد قد امتد في نهاية الحكم العثماني من أقصى نقطة في جنوب البحر الميت باتجاه غربي ومن ثم باتجاه جنوبي حتى جبل المقراه الواقع على الحدود المصرية العثمانية^(٥٠) (أنظر الخارطة المرفقة).

لقد نهت محاولة الدولة العثمانية خلق واقع إداري وعسكري واجتماعي جديد في منطقة الحدود المشتركة مع مصر السلطات البريطانية إلى أهمية الموضوع وخطورته على قناة السويس ومصر، فنشبت أزمة عرفت باسم أزمة طابا. وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى الصدام المسلح بين الطرفين لولا أنهما فضلاً في النهاية الحل السلمي على الحرب. في عام ١٩٠٦ توصل الطرفان إلى اتفاق طابا المشهور الذي وضع حداً للنزاع الحدودي، حيث رسم الحد بخط شبه مستقيم يبدأ من نقطة تقع إلى الشمال من طابا على البحر الأحمر ويمتد إلى نقطة على البحر الأبيض المتوسط تقع مباشرة إلى الجنوب من مدينة رفح. وقد بقي هذا الخط الحد الرسمي المعترف به بين مصر وجيرانها من جهة الشرق، جهة فلسطين، منذ تلك الفترة وحتى اليوم. وما يهنا هنا من اتفاقية طابا ليس فقط تفاصيل الحدث نفسه وإنما أيضاً وعلى وجه الخصوص عنوان الاتفاقية وهو: «نص الاتفاقية التي وقعت وتبذلت بين الدولة العثمانية وخبويي مصر بشأن تعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس (التأكيد من المؤلف) وبين شبه جزيرة طور سيناء»^(٥١). فالعنوان يؤكد ولا يترك مجالاً للشك في أن جنوب النقب وسنجق معان كانا وحدة إدارية واحدة تابعة لولاية الحجاز، وبأن الحد الغربي للسنجق وولاية الحجاز هو الحد الذي أصبح يفصل الدولة العثمانية عن مصر.

بعد هذا التاريخ لم يجر أي تغيير يذكر على وضع جنوب النقب حتى تاريخ سلخه عن سنجق معان وضمه إلى فلسطين عام ١٩٢٢. ففي ١٨/٢/١٩١٩ بعث الوفد البريطاني لمؤتمر السلام في باريس بتلغراف لمصر تضمن اقتراحاً يقضي بضم جنوب النقب لمصر وأن تمتد الحدود بين فلسطين وجنوب النقب من الطفيلة وحتى عوجا الحفير، فرد هوغارت Hogarth الذي كان مديراً للمكتب العربي بالقاهرة على ذلك بأن الحدود التي أقرتها اتفاقية طابا حدود جيدة بالنسبة لمصر، وأضاف بأن مصر غير معنية بأن تصبح دولة حاجزة بين فلسطين والحجاز، وأنه لا مانع لديه أن تصبح فلسطين دولة حاجزة بين الحجاز ومصر. أما وجهة نظر الجنرال اللنبي الذي كان حاكماً عاماً لمصر والتي بعثها للوفد في باريس بتاريخ ١٦/٤/١٩١٩ فكانت مغايرة تماماً حيث رفض ضم جنوب النقب لفلسطين لأنه كان غير معني أن تصبح فلسطين دولة حاجزة بين الحجاز ومصر. وبالنسبة لباركر Parker الذي كان يشغل منصب حاكم منطقة سيناء والذي كان مؤيداً للمشروع الصهيوني، فلم يعجبه أن تمتد حدود فلسطين الجنوبية من الطفيلة إلى عوجا الحفير لأن هذا الحد لا يمر، حسب رأيه، بمناطق حدود طبيعية. فالتضاريس الجغرافية في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خط الحدود المقترح مثالي، حسب رأيه، لاختفاء مثيري الشغب واللصوص ولن يكون بمقدور السلطات العربية الحجازية فرض سيطرتها على المنطقة ومنع الأعمال المخلة بالنظام ضد فلسطين^(٥٧). من هنا يتضح ودون أدنى شك أن جنوب النقب كان في عام ١٩١٩ ما زال حجازياً وأن حدوده مع مصر وامتصريفه القدس كانت ما زالت مطابقة تماماً لحدود سنجق معان وولاية الحجاز في نهاية الفترة العثمانية.

على ما يظهر لم يعتبر السياسة البريطانيون موضوع ضم جنوب النقب لفلسطين عام ١٩٢٢ ضمّاً نهائياً لا رجعة عنه. فتوفيق أبو معليق ذكر في كتابه: **النقب والقبائل البدوية في فلسطين** بأن المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد اجتمع بمشايع عربان النقب في سراي الحكومة في مدينة بئر السبع قبل انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ بأيام قليلة واقترح عليهم أن يطالبوا الحكومة البريطانية بتمديد انتدابها لمدة عشر سنوات مقابل إنشاء دولة عربية بدوية في النقب. وقد اقتبس أبو معليق

من كلام المندوب السامي ما يلي: «نعرض عليكم أن توجهوا باسمكم أنتم المجتمعين في هذا المكان كتاباً إلى الحكومة البريطانية في لندن تطلبون فيه تمديد العمل بالانتداب مدة عشر سنوات أخرى، فإذا فعلتم ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة تعدكم بإنشاء دولة بدوية لكم في النقب. وفي ختام السنوات العشر سوف نسلمكم دولتكم ونربطها بالكومنولث البريطاني ونعقد معها معاهدة لحمايتها وضمان أمنها». وقد ذكر المؤلف ١٦ اسماً من أسماء حوالي مئة شيخ حضروا الاجتماع نذكر منهم: حسين أبو ستة، وموسى أبو معليق، وفريح أبو مدين، وسلمان الهزبل، وحمد الصانع. ومما يسترعي الانتباه أن المشايخ رفضوا العرض رفضاً قاطعاً ودون أدنى مناقشة له حتى أن بعضهم خرج من قاعة الاجتماع دون استئذان احتجاجاً على طرح الفكرة عليهم. وكان سبب رفضهم للعرض أنهم اعتبروه مجرد مناورة بريطانية جديدة تهدف إلى إخراج بدو النقب من الصراع الذي بدأ فعلاً بين اليهود والعرب^(٥٣).

الخاتمة

لم يعتمد ضم بريطانيا للنقب الجنوبي عام ١٩٢٢ إلى فلسطين على أسس شرعية واتفاقات دولية بين أصحاب الشأن. ومما يؤكد ذلك عنصر المصادفة في هذا الضم. وعنصر المصادفة هذا تمثل في الأمور التالية:

(١) كان رأي غالبية القادة البريطانيين الذين عالجوا الموضوع قبل عام ١٩٢٢ أن يتم ضم النقب بكامله أو أجزاء منه إلى مصر وليس إلى فلسطين، ولم يمنع ذلك الضم إلا عدم حماس القادة البريطانيين في مصر للفكرة.

(٢) كانت هناك اقتراحات كثيرة للحد الذي سيفصل بين فلسطين عن السلطة التي ستضم النقب إليها. فالبعض اقترح أن يكون من الطفيلة إلى عوجا الحفير، والبعض الآخر اقترح أن يكون من شمال غزة إلى شمال بئر السبع وحتى البحر الميت. وكانت هناك اقتراحات لحدود أخرى بين هذين الخطين.

٣) يجد المتتبع للنقاش الذي دار بين الموظفين البريطانيين أن النقاش قد طال بشكل ملفت للانتباه، فملّ غالبية القائمين عليه واصبحوا عديمي الاكتراث بما يجري، حتى أنه عندما وافق تشيرشل على ضم المنطقة لفلسطين لم يعترضوا بتاتاً وكأنهم لم يكونوا قد عارضوا الفكرة في السابق عندما طرحت على بساط البحث.

٤) إن استحداث وزارة المستعمرات عام ١٩٢١ وتنصيب تشيرشل على رأس هذه الوزارة كان العامل الحاسم في عملية الضم، فلو كان تشيمبرلين، على سبيل المثال، وزيراً لهذه الوزارة لما طرحت فكرة الضم أصلاً.

أظهرت الدراسة أن إلحاق معان والعقبة لشرق الأردن عام ١٩٢٥ لم يكن هو الآخر على أسس شرعية وقانونية وذلك باعتراف وزراء وموظفين بريطانيين. فالشريف حسين تمسك بهذه المنطقة ولم يتنازل عنها حتى لابنه عبد الله. وقد فعل الملك علي مع أخيه عبد الله نفس الشيء رغم أن مملكته كانت تنهار أمام عينيه وكان يتم احتلالها من قبل أعدائه السعوديين. وبالنسبة للملك السعودي فرغم أنه قبل بمنطق القوة الذي فرضته بريطانيا عليه بشأن إلحاق المنطقة لشرق الأردن إلا أنه رفض التنازل عن حقه في المنطقة بشكل رسمي. وقد سوّيت المشكلة بين السعودية والأردن بعد مرور أربعة عقود على عملية الإلحاق وبعد خروج بريطانيا من المنطقة وبعد تحسن العلاقات السعودية الأردنية.

الاتفاق السعودي الأردني عام ١٩٦٥ حل مشكلة الحدود بين الطرفين ويعتبر تنازلاً سعودياً للأردن عن مناطق معان والعقبة اللتين ألحقتا بشرق الأردن عام ١٩٢٥، ولكنه لا يمكن أن يعتبر تنازلاً سعودياً للأردن عن جميع سنجق معان وبضمنه جنوب النقب. وعليه فإن اتفاق الحدود بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤ لا يمكن أن يعتبر تنازلاً أردنياً عن جنوب النقب لإسرائيل لأنه لم يكن للأردن أي حق أو سيادة على المنطقة المذكورة.

إن عدم تنازل حكام الحجاز، الهاشميون والسعوديون من بعدهم، عن حقه في معان والعقبة ينسحب على جنوب النقب لأن هذه المنطقة كانت

جزءاً من سنجق معان الذي كان يتبع بدوره مملكة الحجاز. بكلمات أخرى ما زال للسعودية حق في جنوب النقب الذي يقع الآن ضمن حدود دولة إسرائيل. ومرور ما يقرب من ثمان عقود على سلخه عن الحجاز وإحاقه بفلسطين لا يلغي هذا الحق. وبما أن السعودية لم تعترف حتى الآن بإسرائيل ولم تخط أي خطوة فعلية باتجاه عقد اتفاقية سلام معها فبإمكانها أن تشترط عليها استعادة أراضيها، أي جنوب النقب كشرط للدخول في مفاوضات سلام أو كشرط لعقد اتفاقية سلام بين الدولتين. بالنسبة لإسرائيل فإنها بطبيعة الحال لن تقبل بالموقف السعودي إذا ما أثارت السعودية الموضوع، وستسوق الحجج تلو الحجج لإثبات حقها في المنطقة، كحجة وراثتها للمنطقة عن بريطانيا وحجة اعتراف دول ومنظمات عالمية كثيرة بها الأمر الذي ستفسره على أنه اعتراف بحدودها القائمة، وحجة كون جنوب النقب جزء من الدولة اليهودية التي ذكرت في قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٨ من قبل هيئة الأمم المتحدة، وما إلى ذلك من حجج. في اعتقادي إن أقصى ما يمكن أن تثبته إسرائيل في هذا المجال هو أن منطقة جنوب النقب منطقة متنازع عليها بينها وبين السعودية وهو أمر في صالح السعودية على كل حال.

رغم مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء دولة إسرائيل لا زال جنوب النقب قليل الأهمية بالنسبة لها. فبسبب صحراوية المنطقة لم تستغله زراعياً إلا في بعض المناطق القليلة والصغيرة من ناحية المساحة. وميناء ايلات الذي يعتبر أهم مشروع اقتصادي في المنطقة لم يثبت نفسه وحيويته رغم الاهتمام العظيم الذي أولته إياه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. والأسباب الرئيسية المباشرة لمحدودية أهمية هذا الميناء تكمن في بعد المسافة بينه وبين التجمعات السكانية الكبيرة في إسرائيل ومنافسة موانئ حديثة وكبيرة له مثل ميناءي حيفا وأشدود الواقعين على شواطئ البحر المتوسط والذين يقعان في قلب التجمعات السكانية الإسرائيلية الكبيرة. إضافة إلى ذلك فاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي سمحت لإسرائيل باستخدام قناة السويس قد أفقدت ميناء ايلات خصوصيته وقربه النسبي من دول شرق آسيا. فالمصدر والمستورد الإسرائيلي أصبح يفضل التعامل مع موانئ حيفا وأشدود القريبين منه على استعمال ميناء ايلات حتى عندما يتعامل مع دول

شرق آسيا . وفيما يتعلق بالمعادن فهناك معدن للنحاس في منطقة «تمناع» (أعمدة سليمان) إلا أن هذه الصناعة قد أثبتت فشلها الذريع الأمر الذي أدى بالحكومة الإسرائيلية إلى إغلاق المصنع منذ بداية السبعينيات. إلى جانب ذلك فالاستيطان الإسرائيلي في المنطقة قد أثبت هو الآخر فشله، حيث لا يوجد في المنطقة إلا عدد قليل جداً من المستوطنات الصغيرة التي لا يزيد معدل سكان الواحدة منها على ٣٠٠ شخص. إيالات هي المدينة الوحيدة في المنطقة والتي تعتبر مستوطنة كبيرة حيث يقارب عدد سكانها ٤٠٠٠٠ نسمة. باختصار، إن المنطقة قليلة الأهمية من النواحي الاقتصادية والاستيطانية وحتى العسكرية. في اعتقادي أن أهمية المنطقة بالنسبة لإسرائيل وحلفائها تكمن في موقعها الاستراتيجي بحيث تمنع الاتصال البري المباشر بين عرب ومسلمي آسيا بعرب ومسلمي إفريقيا وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للعرب والمسلمين. ولكن جو الانفراج والسلام الذي بدأ باتفاقية كامب ديفيد وتعزز باتفاقيات أوسلو وما بعدها يجب أن يسقط سياسة الحرب والعدوان وأن يستبدله بسياسة السلام والتعاون والتنمية والاتصال.

إذا كان جنوب النقب قليل الأهمية بالنسبة للمملكة السعودية لأنه لا يوجد تواصل جغرافي بينه وبين الوطن الأم ولبعده عن التجمعات السكانية السعودية ولأن السعودية بلاد واسعة ولا ينقصها صحاري مثل صحراء جنوب النقب، فإنها تحسن صنعاً إذا تنازلت عنه للفلسطينيين. فكما هو معروف فإن قطاع غزة مكتظ بالسكان بشكل خطير جداً لذا فإن منح جنوب النقب للفلسطينيين سيخفف من خطورة الانفجار السكاني ومن الأخطار البيئية التي يعاني منها قطاع غزة الآن. وبهذه المناسبة لا بد من التذكير بأن قطاع غزة الذي ذكر في قرار تقسيم هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والذي كان جزءاً من فلسطين العربية كان أكبر من قطاع غزة الحالي وكانت حدوده الجنوبية تصل إلى جبل المقراه والحدود الشمالية الغربية من جنوب النقب (أنظر الخارطة المرفقة). وإذا ما تحقق التواصل الجغرافي بين قطاع غزة وجنوب النقب فإن هذا الجزء من منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية سيمتد من البحر المتوسط وحتى البحر الأحمر وسيكون حاجزاً بين إسرائيل ومصر الأمر الذي ربما ترغب به جميع الأطراف.

الهوامش

¹⁾ **Documents of the British Foreign Office (D. of B.F.O.)** E8709/582/62. see the telegrams; 280, 286, 309, 315, 318.

محمد محمود الديب. حدود فلسطين: دراسة تحليلية لوثائق الانتداب. (١٩٨٠). ص ٩٠.
^{٢)} عبد الوهاب الكيالي. تاريخ فلسطين الحديث. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥). ص ٣١٧.

Walter Laqueur and Barry Rubin (editors); **The Israel - Arab Reader, A Documentary History of the Middle East Conflict**, (New York; Penguin, 1984). pp. 15-16.

³⁾ **D. of B.F.O.** WE 44A/165674/2117 p.281.

⁴⁾ *Ibid*, p. 246.

^{٥)} جدعون جبير. «مشكلة تحديد الحدود الجنوبية لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى». مجلة همزح هحدش، جزء ٣. ١٩٨١، رقم ١-٤، ص ١٢٤-٣٧. بالعبرية). ص ١٢٦-١٣٣.
^{٦)} اهرن اهرنسون. يوميات اهرن اهرنسون ١٩١٦-١٩١٩. (تل أبيب: ١٩٧٠. بالعبرية). ص ٤٩٤-٤٩٧.

Khalid Kishtainy. **Whither Israel? A Study of Zionist Expansionism**. Beirut; 1970). pp. 32-34. J.C. Hurewitz (ed). **Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record**. (New Haven; 1979) vol. 2, pp.138, 140-141. Martin Gilbert. **Winston S. Churchill**. Vol. 4, 1916-1922, (Boston; 1975). pp. 540-541.

^{٧)} منيب الماضي وسليمان موسى. تاريخ الأردن في القرن العشرين. (١٩٥٩). ص ٩.

^{٨)} أنظر التقرير الذي أعده ماليط بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٢٦.

The Memorandum which was prepared by Mr. Mallet, dated 22/10/1926 in **D. of B.F.O.** E5967/572/91 pp. 26-30.

^{٩)} تقرير ماليط ص ٢٨. الماضي ص ٤١.

Avraham P. Alsberg, "Delimitation of the Eastern border of Palestine". **Zionism**. (vol. 2, no. 1, 1981).pp. 87-98). pp. 87, 95. Clive Leatherdale. **Britain and Saudi Arabia 1925-1939**. (London; Frank Cass, 1983).p.41.

¹⁰⁾ Leatherdale, pp. 41-42. Gary Troeller. **The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Saud**, (London; Frank Cass, 1976). p.222. Randall Baker. **King Husain and the Kingdom of Hijaz**. (New York; the Oleander Press, 1979) p. 220.

^(١١) سليمان موسى. تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥. (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٩). ص ٣٦-٣٩. ١٨٤-١٨٥.

D. of B. F. O. E13079/85/44 (dated 26, 10, 1920), E9524/85/44 (August, 1920). E244/31/88 (4,1,1921), E1064/31/88 (24,1,1921).

⁽¹²⁾ **D. of B. F. O.** E1147/5747/91 (dated 17,2,1924).

⁽¹³⁾ **D. of B. F. O.** E2970/31/88.

^(١٤) موسى، ص ٥٣.

^(١٥) موسى، ص ٩٢-٩٣. الماضي ص ٢٤٨.

⁽¹⁶⁾ Raphael Patai. **The Kingdom of Jordan**, (Princeton; Princeton University Press, 1958). P. 35. Naseer Aruri. **Jordan, A Study in Political development 1921-965**. (The Hague; Martinus Nijhoff, 1972). P. 19.

^(١٧) موسى، ص ٩٤. الماضي ص ٢٤٨.

D. of B. F. O. E723/31/88 (dated 13/1/1921). Alsberg, p. 95.

⁽¹⁸⁾ Muhsin D. Yusuf. "The Zionists and the Process of Defining the Borders of Palestine, 1915-1923". **Journal of South Asian and Middle Eastern Studies**. (vol.15, no.1, 1991, pp. 18-39). p. 33. Gilbert, pp. 544-562. Patai, p. 35. **D. of B. F. O.** E3830/533/65 (dated 1921), E732/31/88 (1921), E2587/31/88 (1921).

^(١٩) موسى، ص ١٨٨ - ١٨٩.

^(٢٠) الماضي، ص ٢٠٨-٢٠٩.

⁽²¹⁾ Mary C. Wilson. **King Abdullah, Britain and the Making of Jordan**. (Cambridge; Cambridge University Press, 1987). P. 100. Leatherdale p.42.

⁽²²⁾ Wilson p. 100. Beger pp. 127-128. **D. of B. F. O.** E389/68/91.

أنظر أيضاً التلغراف الذي بعثه حاييم وايزمن - رئيس الحركة الصهيونية إلى كورزون - وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢/٢/١٩٢٠ في كتاب:

Haim Weizmann. **The Letters and Papers of Haim Weizmann**. Edited by Meyer W. Weisgal, (Jerusalem; Israel University Press, 1977). Vol. 9, pp. 307-308.

⁽²³⁾ H. St. John Philby. **Sa'udi Arabia**. (New York; Arno Press, 1972). p. 283. Troeller pp. 227-230.

⁽²⁴⁾ Mallet, pp. 29-30 Leatherdale, p. 38. Wilson, p. 88.

⁽²⁵⁾ Mallet p. 30. Troeller p. 223. Wilson, pp. 99-100. Leatherdale, p. 43. **D. of B. F. O.** E9311/5747/91, E9198/5747/91.

^(٢٦) الماضي، ص ٢٤٨.

^(٢٧) الماضي، ص ٢٤٨. موسى ص ١٨٥.

Troeller, p. 222. **D. of B. F. O.** E5967/572/91.

^(٢٨) موسى، ص ١٨٦-١٨٧. الماضي ص ٢٥١-٢٥٥.

²⁹⁾ **D. of B. F. O.** E9019/5747/91.

^(٢٠) موسى، ص ١٨٧. الماضي ص ٢٥٠.

D. of B. F. O. E5967/572/91, E10192/5747/91, E11149/5747/91.

³¹⁾ **D. of B. F. O.** E1200/68/91, E1129/68/91, E906/68/91, Leatherdale, p. 55.

^(٢٢) موسى، ص ١٨٧. الماضي، ص، ٢٥٠.

Daniel Silverfarb. "The Treaty of Jiddah of May 1927". **Middle Eastern Studies**, (vol. 18, 1982, pp. 276-285). p. 277. Wilson, p. 100. Troeller, p. 226. Baker, p. 221.

³³⁾ Baker, pp. 221-222. **D. of B. F. O.** E3845/68/91.

³⁴⁾ Baker, p. 222. Troeller, p. 224.

³⁵⁾ Leatherdale, p. 37. Troeller, p. 223. Philby, p. 303.

³⁶⁾ Troeller, pp. 230-231. Leatherdale, p. 43. Mallet, p. 30. Kamal Salibi. **A History of Arabia**. (Beirut: Caravan books, 1980). p. 214

³⁷⁾ Wilson, p. 88. Baker, p. 219. Leatherdale, pp. 44-47. Troeller, pp. 224-226. **D. of B. F. O.** E3079/68/91

³⁸⁾ Mallet, pp. 31-32.

³⁹⁾ Leatherdale, p. 52.

⁴⁰⁾ Mallet, p. 33

⁴¹⁾ Mallet p. 27. **D. of B. F. O.** E5967/572/91 (22\10\1926). Leatherdale, p. 51.

^(٤٢) موسى، ص ١٨٨.

Mallet, p. 29.

⁴³⁾ Wilson, p. 100. Leatherdale, pp. 50-51.

⁴⁴⁾ Silverfarb, p. 276.

⁴⁵⁾ Silverfarb, pp. 227-228.

⁴⁶⁾ Ibrahim al- Rashid (ed). **Documents on the History of Saudi Arabia**. (Salisbury: Documentary publication, 1976). vol.2, pp. 134-135.

47) Richard Schofield (ed.) **Arabian Boundary Disputes. vol. 7; Jordan - Saudi Arabia, 1923 - 1965.** (Archive Edition, 1992). pp 953-956. Wilson, pp. 148-149.

48) “Agreement for the determination of boundaries between the Hashemite kingdom of Jordan and the kingdom of Saudi Arabia”, **The Middle East Journal**, vol. 22 (1968). pp. 346-348. Schofeild, pp. 961-966.

^(٤٩) عبد العزيز عوض. «متصرفية القدس في أواخر العهد العثماني» شؤون فلسطينية. (١٩٩١، رقم ٤، ص ١٢٦-١٤١). ص ١٣٠. عارف العارف. تاريخ بئر السبع وقبائلها.

(القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٣٤ ج ١). ص ٣١. ٢٤٤. بيغر. الحدود الجنوبية. ص ١٢٥-١٢٦. جدعون بيغر. «المواقف المختلفة المتعلقة بحدود فلسطين عشية تحديد حدودها السياسية» مجلة إيريس إسرائيل. (ج ١٧. ١٩٨٤ ص ١٦-٢٢. بالعبرية) ص ١٧. الديب ص ١١٦-١١٧.

Haim Gerber. “The Ottoman Administration of the Sanajaq of Jerusalem 1890- 1908”. **Asian and African studies.** (vol.12, 1978, pp. 33-75). pp. 34-35.

^(٥٠) أنظر الخرائط في: عبد الوهاب الكيالي. المطامع الصهيونية التوسعية. (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، ١٩٦٦). ص ٨٠. بيغر. الحدود الجنوبية، ص ١٧. بيغر، حدود فلسطين، ص ١٢٥.

Smith, p. 34. Alsberg, p. 89.

^(٥١) أنظر نص الاتفاقية وعنوانها والخارطة المرفقة في، نعوم شقير. تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها. (القاهرة: دار المعارف، ١٩١٦). ص ٦١٠-٦١٥. الديب ص ١٣٩-١٤١. يوسف حسن غوانمة. أيله العقبة والبحر الأحمر. (أربد: دار هشام للنشر والتوزيع، ١٩٩٤). ص ١٤٥-١٤٧.

J.C. Hurewitz. “Egypt’s Eastern Boundary, The Diplomatic Background of the 1906 Demarcation”. **Egypt and Palestine, A Millennium of Association 868 -1948.** ed by Amnon Cohen, Gabriel Baer, (Jerusalem: 1984, pp. 269-283).p. 273. Alsberg. p. 95.

^(٥٢) بيغر. الحدود الجنوبية. ص ١٢٨، ١٣٢.

^(٥٣) توفيق أبو معلق. النقب والقبائل البدوية في فلسطين. (دمشق: ١٩٩٠). ص ٧٠-٧١.

تعقيب

د. حسين الريماوي*

مقدمة:

يكشف الدكتور محسن يوسف في هذه الورقة، الغبار عن أرض عربية محتلة منذ عام ١٩٤٨م، قامت سلطة الاحتلال البريطاني بتسهيل وتيسير ذلك بكل ما استطاعت من قوة. وفي نفس الوقت فإن الباحث يقدم للفرد الفلسطيني سواء كان أكاديمياً أو إنساناً عادياً أو صاحب قرار معلومة جديدة يمكن أن يبني عليها مواقف فلسطينية وعربية خلال مسيرة الصراع التي تخوضها امتنا العربية. ومن أجل إيصال وجهة نظره سبر الباحث غور الوثائق المتعلقة بالموضوع وحسب معرفتي بأبحاثه فقد قام بدراسات حدودية منفصلة.

أوضح لنا الباحث أن منطقة النقب لم تكن يوماً كيانا مستقلاً بل شكلت جزءاً من كيان سياسي كبير. وليس لها أيضاً حدوداً طبيعية منفصلة. إضافة إلى ذلك بين لنا الباحث أن الحدود التي فرضها الاستعمار لم تتصف في أي يوم بأية شرعية للأسباب التالية:

* أستاذ مشارك في دائرة الجغرافيا - جامعة بيرزيت.

١- لم تعتمد تلك الحدود على قوانين دولية.

٢- لم تعتمد على حدود دولية سابقة.

٣- لم يراع فيها رأي سكان المنطقة او مصالحهم.

يورد الباحث قضية اقتطاع جنوب النقب من سنجق معان الذي كان جزءاً من مملكة الحجاز، المستقلة والمعترف بها عالمياً، ومن قبل بريطانيا نفسها التي لم تكن في حالة حرب مع تلك المملكة بل إنها كانت في حالة تحالف معها. وقامت في نفس الوقت (١٩٢٢) بضم جنوب النقب إلى فلسطين بأسلوب قسري ودون وجه شرعي، رغم أن بريطانيا كانت تعرف أن حدود فلسطين تنتهي في الجنوب عند مدينة بئر السبع. لذلك لم يوافق حكام الحجاز ومن بعدهم السعوديين على ذلك الضم وطالبوا بحقهم في المنطقة. وقبل الضم هذا طالب المسؤولون البريطانيون بضم النقب جنوب بئر السبع إلى مصر ومن هؤلاء من كان مؤيداً للمشروع الصهيوني.

لم تطالب الحكومة السعودية بحقها في جنوب النقب ربما لأنها لم تدرك هذا الحق. ومن ناحيتي اعتقد أن الحكومة السعودية لم ترغب في مواجهة مع بريطانيا خاصة وان الأولى تمكنت من السيطرة على مناطق واسعة في الجزيرة العربية وأخذت تهديدات بريطانيا بعدم التدخل على محمل الجد. إضافة إلى ذلك كانت الحكومة السعودية في نفس الوقت دولة محتلة حيث قامت باحتلال مملكة الحجاز وبعد ذلك احتلت أراض واسعة من اليمن.

فيما بعد استطاعت بريطانيا ضم منطقتي معان والعقبة إلى إمارة شرق الأردن، ولكن الملك السعودي لم يقبل ذلك وقد سكت على مضض لحين تتغير الظروف. وخلال فترة الستينيات تخلت السعودية عن مطالبتها بمعان والعقبة وقامت بتسوية مسألة الحدود مع الأردن.

ختم الباحث دراسته بالتأكيد على أن منطقة النقب هي أراض سعودية ولها الحق القانوني في المطالبة بها خاصة وانه لا توجد معاهدة سلام بينها وبين إسرائيل. وفي النهاية يقترح الباحث على السعودية

أن تتنازل عنها للشعب الفلسطيني من أجل حل مشكلة الاكتظاظ السكاني الكبير في قطاع غزة وكذلك للتخفيف من الأخطار البيئية التي يعاني منها القطاع.

إن ما طرحه الباحث يضاف إلى طروحات أخرى تم تقديمها من أجل حل المشكلة السكانية الفلسطينية أو من أجل إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. ومن هذه الطروحات ما يلي:

١- اقتراح إسرائيلي غربي يقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم في الدول العربية ومنحهم جنسيات تلك الدول.

٢- اقترحت مؤسسة أريج الفلسطينية توطين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين قطاع غزة والضفة الغربية على اعتبار أنها قليلة السكان.

٣- ما طرحه الباحث هو حل جزئي لقسم من الشعب الفلسطيني ولم يقدم لنا اقتراحا بحل شامل للاجئين الفلسطينيين. ويتعارض هذا الحل مع حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها قسرا. وقد نص على هذا الحق قرارات دولية وخاصة القرار رقم ١٩٤.

٤- يطرح الدكتور سلمان أبو ستة اقتراحا عمليا جاء بعد دراسة استخدم فيها نظم المعلومات الجغرافية. يفيد طرح أبو ستة بأن الأرض المبنية للسكان الإسرائيليين تغطي فقط حوالي ٣٪ من مساحة فلسطين. ويمكن عودة اللاجئين الفلسطينيين كل إلى مكان سكنه عام ١٩٤٨ دون المساس بمناطق سكن اليهود أو الاختلاط بها.

٥- لدي رأي يفيد بأن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء أو استئجار أراضٍ مصرية محاادية لقطاع غزة، وعلى طول الحدود الفلسطينية المصرية في صحراء سيناء، من أجل حل المشكلة السكانية البيئية في قطاع غزة، وكذلك إسكان

اللاجئين الفلسطينيين مؤقتاً فيها حتى يحين موعد عودتهم إلى ديارهم الأصلية، ودون المساس بحق العودة التي كفلتها الأمم المتحدة.

ملاحظات:

- ١- الباحث يكتب بلغة المتكلم واعتقد أن عليه أن يغيب نفسه عند إجراء بحث علمي
- ٢- هناك مشكلة في التوثيق (موسى/ الماضي): ورداً أولاً باسم منيب الماضي وسليمان موسى)
- ٣- لم تسرد المصادر بالعربية ومن ثم بالأجنبية.
- ٤- لم يطرح الباحث هدف أو إشكالية دراسته بشكل واضح. إن إشارة عنوان الدراسة تشير إلى هدف الباحث وليس لشيء آخر. بدأ الباحث في المقدمة بالحديث مباشرة عن النقب من حيث موقعه السياسي والجغرافي. وكان من الممكن بدلاً من ذلك توضيح هدف الدراسة والسؤال الرئيسي لها.
- ٥- لم يوفر الباحث الخرائط التي أشار إليها أكثر من مرة في متن دراسته.
- ٦- أرى أن من الأفضل استخدام طريقة APA في التوثيق خاصة وأن هذه الطريقة هي الشائعة عالمياً.
- ٧- لم يشر الباحث في دراسته إلى كتاب توثيقي يتناول الوثائق المتعلقة بالحدود الفلسطينية في الفترة بين ١٨٣٣ وحتى ١٩٤٧. هناك الكثير من الوثائق في هذه الدراسة وكذلك الشبكة الالكترونية.

٨- لا ثراء هذه الدراسة أرى أن على الباحث أن يرجع إلى قائمة الدراسات المرفقة خاصة وان بعضها قد كتب بالعبرية التي يجيدها الباحث. ويعتبر Brawer M. من بين الكثيرين الذين كتبوا عن فلسطين بالعربية والإنجليزية والعبرية منذ منتصف القرن الماضي تقريبا. وهناك أيضا Biger G. وقد لا يتفق معه الباحث او من يراجع هذه الدراسة.

د. جوني عاصي *

في الفترة التاريخية التي سبقت الانتداب البريطاني على فلسطين، شكل اقليم جنوب النقب جزءاً من سنجق معان الذي خضع للسيطرة الحجازية (يذكر الكاتب مواقف عدة لمسؤولين بريطانيين تؤكد ذلك). في عام ١٩٢٥، تم احتلال السعوديين لمملكة الحجاز، الامر الذي ترك اثرا على المكانة القانونية لاقليم جنوب النقب: انتقال حق السيادة على هذه الاقليم من مملكة الحجاز الى العربية السعودية وفقا للتوارث الدولي الذي يعتبر من النماذج غير الاصلية للتملك الاقليمي (derivative modes of acquisition of territory)^١. التحول من مملكة الحجاز الى السعودية يمثل حالة عادية من التوارث الدولي ويتضمن الحقوق والالتزامات الدولية. هذا يعني ان سنجق معان

* أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية - جامعة بيرزيت.

^١ في التملك الاقليمي، يميز فقهاء القانون الدولي بين نماذج اصيلة مثل النمو الطبيعي «accretion» والاحتلال الفعلي «occupation»، ونماذج غير اصيلة مثل التوارث، معاهدة تنازل «cession»، احتلال عسكري «conquest».

الذي كان يتبع للسيادة الحجازية اصبح بحكم هذا التوارث جزءاً لا يتجزأ من الاراضي السعودية.

النقب بين شرعيتين!

في هذا التعقيب، ارى انه من الضروري التوقف عند بعض المصطلحات مثل «شرعية» و«دولة مستقلة» التي وردت في الفقرة التالية:

«من الواضح انه يمكن التشكيك بشرعية كل الحدود التي فرضت لفلسطين من قبل الدول الاستعمارية لانها لا تعتمد على قوانين دولية او حدود دولية سابقة، ولم يراع فيها رأي سكان المنطقة او مصالحهم. واكثر ما تمثل هذا الاجحاف في الحدود الجنوبية».

«اما الحدود الجنوبية فاقتطعت جنوب النقب من سنجق معان الذي كان جزءاً من مملكة الحجاز وضمته لفلسطين باسلوب قسري واعتباطي ودون وجه شرعي. فالحجاز كانت دولة مستقلة ومعترف بها عالمياً ومن قبل بريطانيا نفسها، لذلك فان اقتطاع تلك المنطقة من اراضيها يعتبر تعدياً على دولة مستقلة مستضعفة» (ص ٢).

الدكتور محسن يوسف يطعن وبحق بشرعية الحدود التي وضعها الاستعمار البريطاني لفلسطين، واعتقد انه يرتكز بذلك على معايير القانون الدولي الحالي من خلال الحديث مثلاً عن مراعاة سكان المنطقة ومصالحهم (هذا يعني اليوم حق تقرير المصير). السؤال الذي يطرح ذاته هنا هو ما هي المعايير التي كانت تحدد الشرعية الدولية في لحظة رسم الحدود الفلسطينية على يد الاستعمار البريطاني؟ او بكلمات الكاتب ما هي هذه «القواعد الدولية التي لم تعتمد عليها بريطانيا»؟

صحيح ان بريطانيا قامت بتغيير حدود فلسطين بشكل لا يتلائم مع مصالح سكانها الاصليين وانما مع مصالحها ومصالح الحركة الصهيونية، لدرجة يمكن اعتبار الانتداب البريطاني الوسيلة التي تم

فيها خلق كيان يهودي في المنطقة. وصحيح ان هذا التغيير كان على حساب مملكة الحجاز ان كان ذلك في انشاء «دولة زبائية» - إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ وتوسيع اقليمها لتشمل مدينة معان والعقبة (اراضي حجازية) او في اعادة رسم حدود فلسطين من خلال ضم جنوب النقب (ايضا اراضي حجازية) اليها في عام ١٩٢٢. الا ان هذا التغيير تم من خلال «الشرعية الدولية» اي من خلال الوسائل القانونية التي كانت مقبولة في القانون الدولي انذاك مثل «اتفاقية تنازل» والتهديد او استخدام القوة. قامت بريطانيا بالضغط على الشريف حسين وعلى ابنه علي من اجل عقد اتفاقية تنازل (Convention of cession) مع الاردن بخصوص معان والعقبة. وقامت بضم فعلي لجنوب النقب لفلسطين بشكل احادي الجانب. وعندما انهارت مملكة الحجاز وتولى ابن سعود السلطة في شبه الجزيرة العربية في عام ١٩٢٥ قلقت بريطانيا وانذرت السعوديين انها لن تتردد في استخدام القوة ضدهم في حالة محاولتهم استرداد اراضيهم. تضمن الانذار البريطاني للسعوديين ما يلي: «اي عدوان، لم يسبقه اي استفزاز، من طرف جلالتكم سيعتبر هجوماً على منطقة تقع تحت مسؤولية حكومة جلاله الملك. ان حكومة جلاله الملك لن تسمح لقوات الإخوان انتهاك الحدود المقترحة. واذا حاولت قوات الاخوان الدخول الى العقبة فان حكومة جلاله الملك سوف تجد نفسها مجبرة على اتخاذ خطوات تراها ضرورية لمنعهم او طردهم... ان حكومة جلاله الملك تتخذ الان خطوات لبسط سيادة وادارة شرق الاردن على كل المنطقة» (انظر ص ١٣).

الوسائل التي استخدمتها بريطانيا كانت شرعية في هذه الفترة التي سماها المؤرخ Eric Hobsbawm «فترة الامبراطورية»، حيث ركز القانون الدولي انذاك على الاقليم وعلى مصطلح Terra nullius وليس على سكان الإقليم، أي تعريف الإقليم من خلال مصالح سكان الاقليم، بمعنى حقهم في تقرير مصيرهم.

ميز القانون الدولي انذاك بين مجموعتين من الاقاليم غير الاوروبية: اقاليم يملك «سكانها الاصليين» (native communities) تنظيم

سياسي، واقاليم اخرى تفتقد للتنظيم السياسي. اعتبر التنظيم السياسي «درجة الحضارة» التي حسبها تقيم المكانة القانونية للاقليم. اعتبرت الصين، والامبراطورية العثمانية من المجموعة الاولى وخضعت «لنظام الامتيازات الاجنبية» (capitulation system) الذي يوفر حصانة قانونية للمواطنين الاوروبيين في هذه الدول. أما المجموعة الثانية من الأقاليم والتي اعتبرت انها تفتقد لسلطة سياسية مركزية فقد شملت كل الاقاليم الافريقية والاسيوية التي تواجدت فيها قبائل او مجموعات تخضع لسلطة محلية، وخضعت للاحتلال والتملك على يد الدول الاوروبية التي حولتها الى مناطق استعمارية².

مثلت مملكة الحجاز حالة بين الحالتين اذ لا يمكن مقارنتها بالدول مثل الصين واليابان ولا يمكن اعتبارها انها تفتقد لسلطة سياسية مركزية. بالنسبة لخبير مثل J.H.W Verzijl، لم تكن مملكة الحجاز تمتلك الشخصية القانونية التي تؤهلها لعضوية عصابة الامم مثل الاتحاد السوفييتي والمانيا والولايات المتحدة، فهذه دول بقيت خارج عصابة الامم، ورأى ان الشخصية القانونية لهذه المملكة تقترب من الشخصية القانونية لدول صغيرة مثل موناكو وسان مارينو³.

ربما اهم ما يميز الطابع الخاص لدولة مثل مملكة الحجاز يتمثل في عدم قدرتها على الحصول على عضوية عصابة الامم. عضوية عصابة الامم كانت ستسمح لها بالتأثير على سياسة الدول الانتدابية (وفقا لفقرة ٨ مادة ٢٢ من ميثاق عصابة الامم يحق لاعضاء عصابة الامم

² Antonio Cassese, International Law, Oxford, Oxford University Press, 2001, p. 23.

³ "Apart from such out of the way States as Afghanistan and the Hedjaz and miniatures States, such as Monaco and San Marino, there still remain outside the League: The German Reich, the Soviet Union, Turkey, the United States, Mexico, Ecuador, Iceland and Egypt" J.H.W Verzijl, International Law in Historical Perspective, International Persons(Part II), A.W.Sijthoff-Leyden p. 449.

مراقبة صلاحيات، سيطرة، وإدارة الدولة صاحبة الانتداب لاقليم الانتداب) او على الاقل ان تسمع صوتا مختلفا^٤.

يمكننا اعتبار هذه المملكة دولة مستقلة تمتعت بشخصية قانونية شبيهه بتلك التي كانت للمغرب، وتونس، والجزائر في الفترة التاريخية التي امتدت من تفكك الامبراطورية العثمانية وحتى اخضاعهم للحماية الفرنسية والاسبانية كما يرى James Crawford، الذي يضيف ان هذا الموقف تبنته محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية (١٩٧٥) حيث اعتبرت المغرب في عام ١٨٨٤ يمثل «دولة ذات طابع خاص»^٥.

هذا يفسر اختلاف التعامل بين بريطانيا وفرنسا (اتفاقية سايكس - بيكو) وما حصل للحدود الشمالية لفلسطين والتعامل بين بريطانيا ومملكة الحجاز (ضم قسري لمنطقة جنوب النقب) وما حصل للحدود الجنوبية لفلسطين.

في نظر Antony Anghie، «لم تكن المواجهة الاستعمارية مواجهة بين دولتين سياديتين، بل بين دولة اوربية سيادية ودولة غير اوربية

^٤ في نظر احد مؤرخي فترة عصبة الامم، لم يكن بقدره المنظمة ومؤسساتها بالخاص «اللجنة الدائمة للانتداب» لتؤثر على سياسة الدول الانتدابية، ووصف موقف اعضاء هذه اللجنة بموقف المراعاة والحذر.

“They were well aware that, since the Mandatory Powers were, in effect, in possession of the territories, the overriding need must be to secure their cooperation: this could never be done by putting them in the dock, so to speak, and addressing them an accusatory tone. The Commission had to be at all times scrupulously polite to the Mandatories, congratulating them when they did well, scolding them only mildly for their faults, and at all times exercising patience and avoiding haste”

F.S Northedge, The League of Nations, its life and times 1920-1946, Leicester University Press, 1986, pp. 200-201.

^٥ James Crawford, The Creation of States in International Law, Oxford, Clarendon Press, note 22, p. 177.

ناقصة السيادة وفقا للفقهاء الوضعي الذي سيطر انذاك في القانون الدولي». ويضيف انه «قد تم الاعتراف وبشكل واضح بان المعايير والمبادئ القانونية يجب ان تستخدم من اجل تعريف وتشخيص وتحديد «اللاحضاري»، هذا ما كان على الخبير القانوني في ذلك الوقت ان يقوم بفعله، عندما يعتبر مثلا ان «الاحتلال العسكري» و«التنازل بواسطة معاهدة» هما من بين نماذج التملك الاقليمي»⁶. هذا يعني ان الشرعية الدولية كانت شرعية الدول الاستعمارية. الامر الذي يقودنا الى التحفظ من قبول حقوق تم اكتسابها وفقا لاحكام القانون الدولي التي طبقت في تلك الفترة التاريخية، والتحفظ من مبدأ تطور من التجربة التاريخية لدول امريكا اللاتينية ويستخدم في حل النزاعات الحدودية، مبدأ *uti possidetis*. وفقا لقرار محكمة العدل الدولية في قضية «النزاع الحدودي» عام ١٩٨٦ بين بوركينا فاسو ومالي تم اعتبار هذا المبدأ انه «يجسد الحق الاقليمي، يوقف الساعة ولا يسمح بالعودة الى الوراء في الزمن»^٧. وفي قرار اخر تم التشكك في مدى تعزيزه للأمن والاستقرار في العلاقات بين الدول:

6 “The colonial confrontation was not a confrontation between two sovereign States, but between a sovereign European State and a non-European State that, according to the positivist jurisprudence of the time, was lacking in sovereignty”.

“It is explicitly recognized that special doctrines and norms had to be devised for the purpose of defining, identifying and categorizing the “uncivilized”, and this was what the jurist of the period proceeded to do, for instance when listing “conquest” and “cession by treaty” among the modes of acquiring territory”.

Antony Anghie, ‘Finding the Peripheries: Sovereignty Colonialism in Nineteenth-Century International Law’, Harvard International Law Journal, Vol.40, NO.1, Winter 1999, pp.1-80 pp.3 and p. 5.

7 “*Ut i possidetis est un terme plus étroit que status quo. Il est employé pour désigner la possession actuelle par droit de conquête, par occupation ou autrement à un moment donné*” Vaughan Williams ; Méthodes de Travail de la Diplomatie ; Recueil des Cours 1924 III p. 257.

«في قضية النزاع الحدودي، البري والبحري بين السلفادور والهندوراس عام ١٩٩٢، تم تبني تقنية أخرى في رسم الحدود وذلك من خلال بازل Puzzle يضم قطعاً مقسمة مسبقاً، يتم تحديد متسع وموقع الحدود من خلال حجم وشكل القطعة التي سيتم تركيبها». القانون الدولي يترك حرية اختيار للاطراف في رسم الحدود، التي يمكنها ان تعيد النظر، بواسطة اتفاقية، في الحدود بينها التي ارتكزت على مبدأ *uti possidetis*.

المسألة ليست اذن تناقض بين ممارسة بريطانيا الاستعمارية والمعايير القانونية المطبقة في تلك الفترة وانما مسألة تناقض بين معايير تشرع الضم الاقليمي واستخدام القوة واتفاقيات التنازل ومعايير حديثة تركز على مصالح السكان الاصليين وعلى ابعاد استخدام القوة من العلاقات الدولية. تناقض وتصادم بين معايير القانون الدولي طبقت في ازمنة تاريخية مختلفة يسمى *intertemporal law*. في قضية جزر بالما ١٩٢٨ بين الولايات المتحدة وهولندا، قرر قاضي المحكمة الدائمة للتحكيم ان «يقبل الطرفين بتقييم العمل القانوني على ضوء قانون الفترة التي تم فيها هذا العمل وليس على ضوء القانون ساري المفعول في لحظة اثاره او خلاف له صلة بهذا العمل القانوني». وجب تقييم الوضع او تفسير المعاهدة وفقا لاحكام القانون التي طبقت في فترة خلق هذا الوضع او توقيع المعاهدة، وليس وفقا لاحكام القانون الحالية.

اذن، كيف يمكن التعامل مع ضم جنوب النقب لفلسطين على يد بريطانيا؟ هذا اذا عرفنا انه يتعارض مع معايير رئيسية او قواعد امرة في القانون الدولي الحالي: الحد من التهديد واستخدام القوة على الساحة الدولية، وحق تقرير المصير لشعوب الاقليم هي التي تحدد حق السيادة على اقليم معين اليوم. واذا عرفنا ان هذه المعايير تطورت في فترة تاريخية لاحقة مثلاً: الحد من التهديد واستخدام القوة تم التأكيد عليه في اتفاقية باريس ١٩٢٨، Briand-Kellogg Pact، في ملاحظات Stimson في تاريخ ٧ يناير ١٩٣٢، قرار جمعية عصبة الامم في تاريخ ١١ اذار ١٩٣٢. حق تقرير المصير تم التأكيد عليه متأخراً في سنوات الستينات (مادة ١ في العهدين الدوليين ١٩٦٦).

نتفق هنا مع الموقف الذي عبر عنه James Crawford اذ اعتبر ان نظرية «زمنية احكام القانون» لا تفرض الالتزام فقط باحكام القانون القديم. هذه النظرية لا تتطلب في نظره القبول المستمر للنظريات القانونية التي سيطرت في فترة التبادل، الا اذا شكلت جزءا من التبادل ذاته. ولا تتطلب الاهتمام والتركيز فقط في القانون القديم. ممارسة فعلية مستمرة هي ضرورية على الاقل للاحتفاظ بحقوق تعتبر اكتسبت جهرا وفقا للمعايير الحديثة: هذه الحقوق يمكن فقدانها بكل سرور. بالاضافة الى ذلك، في بعض الحالات، قواعد أمره جديدة في القانون الدولي العام، او احكام عرفية ومعاهداتية جديدة، قد تتطلب درجة معينة من استرداد حقوق او مصالح مهزومة⁸.

مما سبق نستنتج انه لا يمكن الاكتفاء فقط بمعايير القانون الدولي القديم ويمكن التخلي عنها في حالة تعارضها مع معايير حديثة اصبحت قواعد أمره مثل حق تقرير المصير. وكما قلت سابقا فان القانون الدولي يترك حرية الاختيار للاطراف في رسم الحدود، الذين قد يقررون توفير أساس قانوني صلب لذلك من خلال القانون المعاهداتي.

يعتبر فقهاء القانون الدولي ان القانون الدولي لا يخلق الدولة ولكنه فقط يحدد حقوق وواجبات المشاركين في عملية تكون الدولة. وعملية تكون الدولة الفلسطينية تشكل جزءا أساسيا، في عملية السلام في المنطقة بين الدولة العبرية والدول العربية، بما فيهم العربية السعودية. لتحديد

⁸ "The intertemporal law certainly does not require the continued acceptance of the latter [the juristic theories accepted as explaining the transactions], except to the extent that they were embodied in the transactions themselves. Nor does it require exclusive concentration on the older law. At the least, continued effective exercise is necessary for the retention of rights which by modern standards were wrongfully acquired: such rights may therefore be more readily lost. Moreover in certain cases new peremptory norms of general international law, or new conventional or customary rules, may require some degree of restitution of defeated rights and interests" (James Crawford 1979 ibid pp. 174-175).

حقوق الاطراف في هذه العملية، يعود الدكتور محسن يوسف الى فترة تاريخية فاصلة تحولت فيها الولايات والسناجق العثمانية العربية الى اقاليم تخضع للانتداب الاوروبي، وبالذات الانجليزي والفرنسي. العودة الى تلك الفترة التاريخية تعبر عن رفض للتعديلات الحدودية التي قام بها هذا الانتداب وتؤكد على اهمية استمرارية اقليم الدولة الفلسطينية الاخذة بالتكون وتواصلها مع بيئتها العربية والاسلامية. من هنا الاهتمام في منطقة جنوب النقب التي «تشكل حلقة الوصل البرية الوحيدة بين عرب ومسلمي اسيا وعرب ومسلمي افريقيا»، اي لما تملكه من اهمية استراتيجية، لكن ايضا اقتصادية، وديمغرافية بالنسبة للدولة الفلسطينية الاخذة بالتشكل. لذا ارى ان ورقة البحث التي اقترحها الدكتور محسن يوسف تستحق وبكل جدارة تسميتها «ورقة استراتيجية».

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.